



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملحقة الجامعية لقصر الشلالة

مطبوعة في مقياس التسيير المالي

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

إعداد الدكتور: سي جيلالي هاشمي

السنة الجامعية: 2024-2025

فهرس المحتويات:

2	فهرس المحتويات:
5	مقدمة:
6	المحور الأول: مدخل للتسيير المالي
6	1. الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية
6	2. مفهوم الوظيفة المالية
7	3. دور الوظيفة المالية
7	4. أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة
8	5. البيئة المالية والأهداف الأساسية للتسيير المالي
9	6. مفهوم التسيير المالي
9	7. الجهات المستفيدة من نتائج التسيير المالي
11	المحور الثاني: تحليل القوائم المالية
11	1. تعريف القوائم المالية
12	2. أهداف القوائم المالية
13	3. خصائص القوائم المالية
14	4. الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية
15	المحور الثالث: التحليل المالي وفق مقارنة سيولة - استحقاق (المقاربة الذمية)
15	1. مفاهيم أساسية لهذا التحليل
16	2. أساس التحليل: سيولة / استحقاق
16	3. تعريف الميزانية المالية
18	4. عناصر الميزانية
18	5. شكل الميزانية المالية
21	6. تصنيف عناصر قائمة المركز المالي:
23	7. الميزانية المالية وفق منظور سيولة/استحقاق
25	المحور الرابع: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

25	1. رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)
26	2. احتياجات رأس المال العامل
27	3. الخزينة الصافية
28	4. شروط تحقيق التوازن المالي
31	المحور الخامس: دراسة التوازن باستخدام مؤشرات النسب المالية
31	1. نسب السيولة
33	2. نسب التمويل
33	3. نسب المديونية
34	4. نسب النشاط (الدوران)
49	المحور السادس: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي
49	أولا: وظائف المؤسسة وفق المنظور الوظيفي
49	1. وظيفة الاستغلال
49	2. وظيفة الاستثمار
50	3. وظيفة التمويل
50	ثانيا : الميزانية الوظيفية
50	1. الميزانية الوظيفية
51	2. أهداف الميزانية الوظيفية
51	3. الأسس التي قامت عليها الميزانية الوظيفية
51	4. مستويات الميزانية الوظيفية
52	5. بناء الميزانية الوظيفية
53	ثالثا : مؤشرات التوازن المالي وفق منظور الوظيفي
53	1 . رأس المال العامل الصافي الوظيفي
53	2 . احتياج رأس المال العامل الوظيفي
53	3 . الخزينة الصافية
54	4 . شروط التوازن المالي الوظيفي

54	5. الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي
67	المحور السابع: دراسة وتحليل حسابات النتائج
67	1. تعريف حساب النتائج
67	2. عرض حساب النتائج
67	1.2 حساب النتائج حسب الطبيعة
72	2.2 حساب النتائج حسب الوظيفة
75	المحور الثامن: دراسة و تحليل المردودية
75	1. مفهوم المردودية
76	2. أهداف المردودية
76	3. أنواع المردودية
76	1.3 المردودية التجارية
77	2.3 المردودية الاقتصادية
77	3.3 المردودية المالية
90	المحور التاسع: الرفع المالي (الرافعة المالية والرافعة التشغيلية)
90	1. الرافعة
90	2. مفهوم الرافعة المالية
91	3. مميزات وسلبيات الرفع المالي
92	4. تعريف الرفع المالي
92	5. تعريف أثر الرفع المالي
94	6. درجة الرفع المالي
95	7. الرافعة التشغيلية
96	8. مفهوم الرافعة التشغيلية
96	9. درجة الرفع التشغيلي
97	10. أثر الرفع التشغيلي على هيكل التمويل

مقدمة:

يعتبر مقياس التسيير المالي من أهم المقاييس التي يدرسها طلبة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورغم ذلك يعاني العديد من الطلبة من صعوبة هذا المقياس وضعف استيعابه، لذلك ارتأينا أن نضع بين أيدي طلبتنا هذه المطبوعة التي قد تساهم في سد نقص المراجع وتتيح للطلاب فهم أساسيات هذا المقياس.

يعد التسيير المالي ركيزة أساسية في تشخيص المشكلات المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ مختلف القرارات المالية (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح... الخ) التي تساهم بشكل كبير في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ولا تقتصر أهمية التسيير المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل يكتسي مكانة هامة بالنسبة لأطراف التي تتعامل مع المؤسسة من مساهمين ودائنين لما لهم من مصالح في الحصول على المعلومات التي توضح سلامة التوازنات المالية لها، كذلك تساهم تقنيات التسيير المالي في تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا، وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدها وتجنبها مستقبلا، والتعرف على درجة السيولة ومستوى الربحية في المؤسسة.

نهدف من وراء انجاز هذه المطبوعة تحقيق مجموعة من الأهداف :

- توضيح للطلبة أهمية ومكانة التسيير المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛
- توضيح أدوات المستخدمة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- التعرف على القوائم المالية المستخدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية وكيفية معالجة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم، بغية تقييم الأداء المالي والحكم على مدى قيامها بتحقيق أهدافها.

المحور الأول: مدخل للتسيير المالي

تمهيد:

يعتبر التسيير المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطوراً وأهمية، حيث يلعب دور المنسق بين مجموع مجالات التسيير الأخرى، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق الرئيس العمل التسيير المالي فهو المحيط المالي، ويرجع ذلك إلى طبيعة نظام خططها وتحقيق أهدافها، أما المؤسسة والذي يتأثر ويؤثر في عناصر المحيط الخارجي ومنها المحيط المالي فأني تعامل المؤسسة مع العملاء أو الموردين أو البنك يحدث تأثيرات مالية هامة يتوجب تسييرها بما يتماشى وأهدافها.

1. الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تقديم خدمات دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة لها. فأني مؤسسة مهما كان شكلها وحجمها عليها أن تمارس وظيفة تسيير الأموال التي تهتم بإدارة مصادر الأموال في المؤسسة واستخداماتها فيها، وبالتالي فإن الوظيفة المالية تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بالتسيير المالي.

2. مفهوم الوظيفة المالية:

تعتبر الإدارة المالية جزءاً من الإدارة الشاملة للمؤسسة، و يناط بها عادة مسؤولية إدارة أمورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الأخرى للإدارة، و أهم ما تتولاه الإدارة المالية هو التخطيط لتوفير الأموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة و بالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار القادر على تحقيق العائد المناسب، بالإضافة إلى تولي الرقابة على استخدامات الأموال ومصادرها.

إذا أن الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية تعبر عن: "مجموع من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة النقد والرامية إلى تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، وتتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة

استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي".¹

3. دور الوظيفة المالية:

يتمثل الدور الأساسي للوظيفة المالية في ما يلي:

- خدمة السياسة العامة للمؤسسة، وذلك عن طريق مد الوظائف الأخرى بكل الإمكانيات المالية التي تحتاجها لبلوغ أهدافها الخاصة ومن ثم الوصول لأهداف المؤسسة.
- توقع ودراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة، وذلك من خلال وضع مخططات تمويل وموازنات ومخطط للخزينة؛
- ضمان التجانس في المؤسسة والعمل تحت قيد المردودية والحفاظ على فكرة التسديد؛
- تنظيم الرقابة بمعنى آخر تقوم الوظيفة المالية بمراجعة وفحص الأهداف الأولية ومدى بلوغها، وذلك من خلال (التشخيص، قياس الانحرافات، وضع جدول قيادة).
- تبقى هذه الأدوار رغم أهميتها التقليدية، لكن ومع التطور الذي حدث ولا زال يحدث في محيط المؤسسة أوكلت لهذه الوظيفة أدوارا جديدة منها:
- تسيير المخاطر؛
- المشاركة بقدرة واسع في سيرورة القرار الإستراتيجي، وذلك من خلال تقييم الخيارات الإستراتيجية الأكثر تعقيدا؛
- التكيف مع العمل ضمن المجمعات والتأقلم مع المعطيات الجديدة لعملة المؤسسات وما تتطلبه من تقنيات جديدة للتقييم والرقابة.²

4. أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة:

كل قرار يتخذ في المؤسسة مهما كانت طبيعته له تأثيرات مالية، لذا يجب على المؤسسة القيام بدراسات مسبقة للإحاطة بالظروف والنتائج المحتملة بعد تنفيذ هذه القرارات، وللقيام بهذه المهمة تستعين المؤسسة في ذلك بمنظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير . وعموما يمكن تلخيص أهمية الوظيفة المالية في :

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة .

¹ زغيب مليكة بوشقنّ ميلود،(2011)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص06

² Léon Assaraf et ., (1998), La gestion financière (paris ; Edition d'organisation),p30

- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية .
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي .
- تسديد النفقات والديون وتحصيل الإيرادات والحقوق.

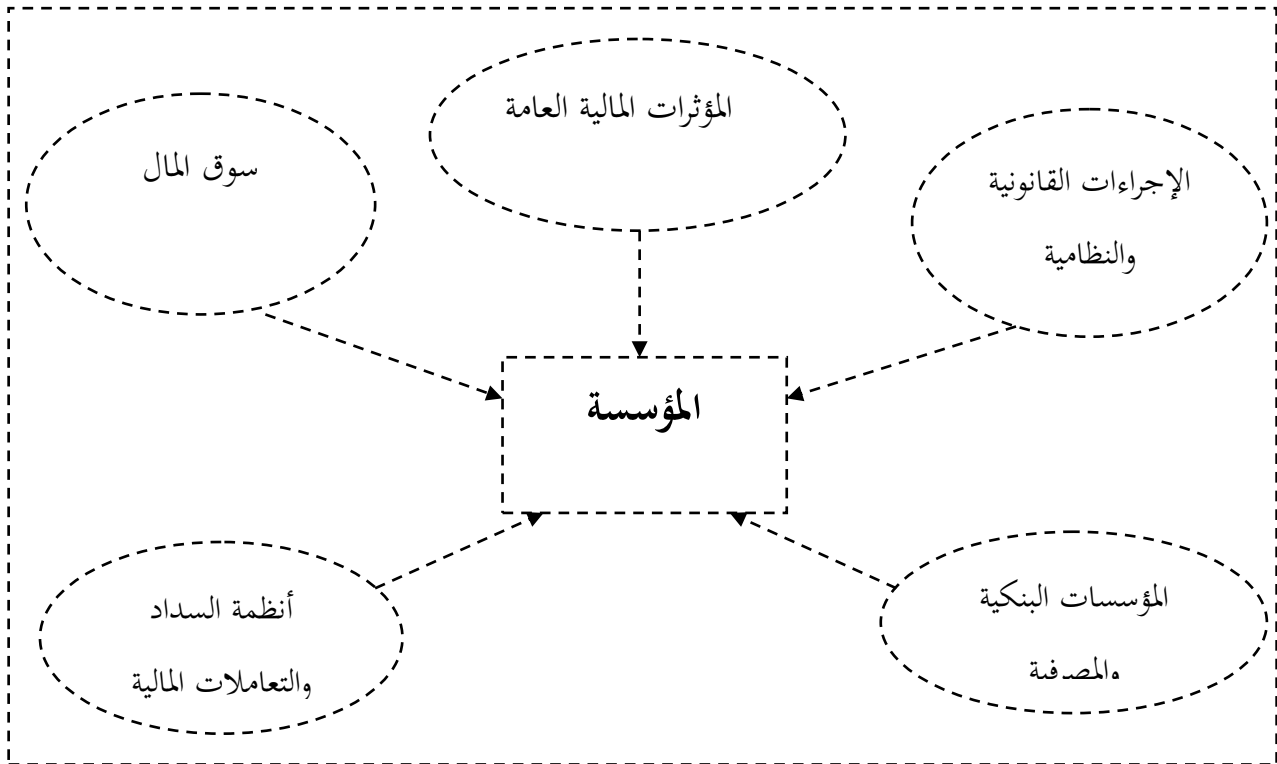
5. البيئة المالية والأهداف الأساسية للتسيير المالي:

تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر والمؤثرات المالية ،حيث تلعب هذه العناصر أدوار هامة في حياة المؤسسة ،فقد تكون السبب في نمو تطورها كما قد تكون عامل تدهور واختفائها.

تعرف هذه المكونات بعناصر البيئة المالية ومنها مصادر التمويل للمؤسسة وكذا الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسة والمتمثل في الإجراءات والتشريعات القانونية التي تلتزم بها المؤسسة ... الخ

ويمكننا حصر مكونات البيئة المالية للمؤسسة وتمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : المؤسسة والبيئة المالية



المصدر : إلياس الهناني وآخرون،(2019)، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص37

وسائل السداد والتعاملات المالية: تتمثل في وسائل الدفع والائتمان وهي وثائق رسمية تثبت الحقوق المالية بين طرفين منها الأسهم، السندات تساعد المؤسسة على إجراء عدة عمليات التنازل، الاستدانة، التسديد؛

سوق المال: يعتبر مصدر أساس للرفع في رأس المال وتتحدد من خلاله القيمة السوقية؛ -

الإجراءات القانونية: وتتمثل في مختلف القواعد التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف؛

المؤشرات المالية العامة: من بين هذه المتغيرات معدلات الفائدة والصراف، معدلات الاقتطاعات المالية والاجتماعية؛

المؤسسات البنكية والمصرفية: تعمل المؤسسة على تمويل الاحتياجات المالية عن طريق القروض الطويلة، المتوسطة وقصيرة الأجل.

6. مفهوم التسيير المالي:

يمكن تعريف التسيير المالي كمجموعة أدوات وطرق للتشخيص لأجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي وفي مختلف السياسات المالية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات والطرق، وبذلك يعتبر التسيير المالي قاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين في الوظيفة المالية، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية لتوجيهها نحو الأهداف المخطط لها.

كما يعرف على أنه "مجال من العلوم الإدارية الذي يهتم بالجوانب المالية للمؤسسة ويسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ وتطبيق مختلف المخططات المالية باستخدام مجموعة من الطرق والأدوات. كما تم تعريفه بأنه " ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة، ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق التي تساعد المؤسسة على الاندماج مع مكونات المحيط المالية"³ إذا أن التسيير المالي يجب على سؤالين هامين هما:

- هل الوضعية المالية الحالية للمؤسسة في تحسين أم في تدهور؟

- هل هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة، المساهمين والأطراف الأخرى المهمة؟

7. الجهات المستفيدة من نتائج التسيير المالي:

تقسم الجهات المستفيدة من نتائج التسيير المالي إلى جهتين:

٤٥ قطاعات لها اهتمام مباشر بالمؤسسة: هم إدارة المؤسسة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الموردون،

العملاء، الموظفون، المقرضون الحاليون والمرقبون، الدوائر الحكومية و..... غيرها؛

³ إلياس الهاني، يوسف قريش، (2006)، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص37

٤٥) قطاعات التي ليس لها اهتمام مباشر بالمؤسسة: الدوائر الحكومية الرقابية، الدوائر الحكومية المسؤولة عن التخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني.⁴

مصادر معلومات التسيير المالي: تختلف المعلومات المستخدمة في التسيير المالي باختلاف مصادرها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية:

■ المصادر الداخلية:

تتمثل في المعلومات الداخلية التي تقدمها مصلحة المحاسبة الموجودة في القوائم المالية كالبيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، وتشمل الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛ تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛ التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة السمسرة؛ الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث؛ المكاتب الاستشارية.

■ المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة عليها من محيطها الخارجي والتي تكون إما معلومات عامة تتعلق بالظروف الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة كالتضخم والتدهور أو معلومات قطاعية لإجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية.⁵

⁴ منير شاكر أحمد وآخرون، (2009)، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ص 92

⁵ محي الدين عبد الرزاق حمزة، (2017)، أساسيات التحليل المالي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 18.

المحور الثاني: تحليل القوائم المالية

تمهيد:

يعتبر تحليل القوائم المالية الوسيلة الأساسية في عملية تقييم الأداء المالي للشركة من خلال دراسة القوائم المالية، مثل قائمة الدخل، الميزانية، وقائمة التدفقات النقدية، يهدف التحليل إلى فهم الحالة المالية للشركة، قدرتها على تحقيق الأرباح، وتدفعاتها النقدية، وكذلك مدى كفاءتها في إدارة الأصول والديون، يستخدم المحللون الماليون عدة أدوات وأساليب في التحليل مثل: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية (كالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) والمقارنة بين الفترات المالية المختلفة أو مقارنة الشركة بنظيراتها في السوق. يساعد هذا التحليل المستثمرين والإدارة في اتخاذ قرارات إستراتيجية قائمة على أساس علمي لتعزيز الأداء المالي.

1. تعريف القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الشركة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في الشركة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.⁶ كما تمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي في مكونات التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه في ذات الفترة.⁷

كما تعرف القوائم المالية على أنها "عرض هيكلي ذات طابع مالي للمركز المالي للمؤسسة وما أنجزته من معاملات، وتهدف هذه القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة " حسب المواد 26، 27، 28، 29 من القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فإن القوائم المالية هي: "تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وافية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤوليته وتعد في أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال السنة

⁶ Jean-Francois Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, (2004), Normes IFRS et PME, Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS, Dunod, paris, p12

⁷ محمد سامي راضي، (2015)، تحليل التقارير المالية- محاسبي مالي ائتماني، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص15

المالية، وتوفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، كما يجب أن تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية"

2. أهداف القوائم المالية:

تعددت أهداف القوائم المالية لعدة اعتبارات، حيث قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتحديد مجموعة من الأهداف التي تتأثر بعدد عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية، أبرزها:

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
 - توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات.
 - دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل.
 - يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.⁸
- كما تهدف القوائم المالية لتوفير معلومات عن الوضعية المالية وعن أداء المؤسسة وتغيرات مركزها المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تتضح أهداف القوائم المالية من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم هذه القوائم، وعموما تتمحور هذه الأهداف حول:
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
 - تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
 - تقييم قدرة المؤسسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشر على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها و استمراريتها.

⁸ القاضي حسين حمدان مأمون، (2008)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 274-275

- توفير معلومات عن الوضعية المالية وعن أداء المؤسسة والتغيرات التي تحدث في مركزها المالي لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس فقط الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.⁹

3. خصائص القوائم المالية:

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين، ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية هي:

1.3 القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فإنه من المفروض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2.3 الملائمة: يجب أن تكون المعلومات ملائمة لفائدة صناع القرار وحاجاتهم، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

3.3 الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء و التحيز، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- التمثيل الصادق حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن نعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛
- تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني، بمعنى أن المعلومات المبينة يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني؛
- الحياد، بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛

⁹ جنان حلوة رضوان، (2006)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، ص 145

- الحيلة والحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجب تجهيزها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات؛

4.3 القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من المقارنة للقوائم المالية عبر الزمن، فمن أجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري والأداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية والبيانات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للشركة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للتغيرات السابقة.

4. الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية:

لكي تفي القوائم المالية بحاجة الأطراف المستفيدة منها فإنه يجب أن تراعى في إعدادها مجموعة من الاعتبارات أهمها:

التحقق من توفر الشروط الشكلية لإعداد القوائم، كالحرص مثلا على إيضاح اسم الشركة وشكلها القانوني، وتاريخ القوائم المالية، وكذلك الفترة التي تغطيها تلك القوائم؛

- الحرص على إعدادها بموجب معايير المحاسبية الدولية، وكذلك الحرص على أن تكون مدققة أيضا وفقا لمفاهيم ومبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها ؛

- أن يتم تصنيف وعرض المعلومات التي تحتويها القوائم المالية على أسس منطقية تسهل مهمة مستخدميها في اشتقاق المؤشرات الملائمة لاستخدامها، ومن ثم تغيير هذه المؤشرات؛

- أن يتم عرض المعلومات في تلك القوائم بكيفية تسهل قابليتها للمقارنة، ويتطلب ذلك مثلا مراعاة تعديل أرقام السنوات السابقة في الميزانية المقارنة، أو قائمة الدخل المقارنة في حالة حدوث أي تغيير في السياسات المحاسبية، وذلك بكيفية تعكس الأثر المتراكم لتغير هذه السياسات؛

التأكد من أن المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالموافقات الرئيسية الواجب توافرها بها مثل: الموضوعية، المصدقية، الملائمة، الشمول، التوقيت، الإيضاح الكافي.¹⁰

¹⁰ حازم صالح، (2015)، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 251 - 253

المحور الثالث: التحليل المالي وفق مقاربة سيولة - استحقاق (المقاربة الذميمة)

يعرف التحليل المالي وفقا لهذا المنظور بأنه تحليل الذمة المالية للمؤسسة، فهو يهتم قبل كل شيء بخطور العسر المالي و التوقف عن الدفع، و بالتالي يظهر الزمن كمعيار أساسي وفقا لهذا المنظور. إن احترام قيد الزمن مفاده مقارنة درجة استحقاق عناصر الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات، ويقصد بدرجة الاستحقاق الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد، أما درجة السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات إلى نقدية جاهزة.

ويدعى كذلك التحليل الذمي وهو طريقة تقليدية تركز على مخطر العسر المالي ومخطر الإفلاس، وسمي هذا المدخل من مداخل التحليل المالي بالتحليل الذمي لأنه يعتمد على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث تعتبر المؤسسة حسب هذا المنظور وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية (التزامات وممتلكات مالية)، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم.

1. مفاهيم أساسية لهذا التحليل:

هناك أربعة مفاهيم أساسية يعتمد عليها هذا التحليل نوضحها كما يلي:

1.1 مفهوم العسر المالي: ويقابلها مفهوم اليسر المالي وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة عند تحولها إلى سيولة نقدية تغطي خصومها عند أجل استحقاقها، وبالتالي فمخطر الوقوع في العسر المالي يزداد كلما كانت الديون المستحقة أنيا أكبر من قيمة الأصول حالة تحولها إلى سيولة، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول السائلة والخصوم المستحقة لتحديد قيمة الفرق بينهما، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من العسر المالي:

- **العسر المالي الحقيقي:** يعني عدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها من أصولها في حالة التصفية

- **العسر المالي الفني:** يعني عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عندما تحين مواعيد استحقاقها وبالتالي قد تكون المؤسسة في حالة يسر مالي حقيقي بينما أموالها مقيدة في أصول غير النقدية، فنقول أن المؤسسة معسرة فنيا، وبالعكس فقد تكون المؤسسة في حالة عسر مالي حقيقي في حالة تصفيتها ولكنها قد لا تعاني من عسر مالي فني بسبب مقدرتها على سداد التزاماتها الجارية.

2.1 مفهوم اليسر المالي: وهي الحالة التي تكون فيها أصول المؤسسة أكبر من خصومها، أي ممتلكات المؤسسة أكبر من التزاماتها.

3.1 مفهوم الذمة المالية: تعبر الذمة المالية عن الفرق بين ممتلكات المؤسسة (مجموع الأصول) والتزاماتها الخارجية (مجموع الديون الخارجية)

4.1 مفهوم الإفلاس: ويعرف بحالة التوقف عن الدفع، وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة مواجهة المستحقات من الأصول، ولتحديد درجة مخاطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم مع آجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة).

2. أساس التحليل: سيولة / استحقاق:

بالإضافة إلى اهتمامه بالذمة المالية للمؤسسة، فإن التحليل المالي سيولة / استحقاق يركز على معايير تصنيف الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، لذلك وتحليل البنية المالية للمؤسسة، فإن الميزانية المحاسبية وملحقاتها هي الوثائق الأساسية للمعلومات، كما أن تقييم المجموعات الكبرى، للميزانية ودراسة العلاقات الموجودة بينها وبين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية، هذا التحليل يسمح بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية غير أن الوصول إلى نتائج التحليل المختلفة يتطلب القيام ببعض التحويلات.

حسب هذا المنظور يتم تحويل الميزانية بالاعتماد على درجة السيولة المتصاعدة في جانب الأصول ودرجة الاستحقاق المتصاعد في جانب الخصوم، هذا بالإضافة إلى مبدأ السنوية.

3. تعريف الميزانية المالية:

"تعتبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة- استحقاق".¹¹ كما تعرف بأنها كشف المركز المالي، أي تبين القيمة المحاسبية للمنشأة في تاريخ محدد، فهي تعكس الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة التي أعدت عنها وغالبا ما تكون سنة مالية".¹² كما تعتبر الميزانية المالية أو قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية، فهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توضيح أصولها وخصومها في فترة زمنية معينة، وبالتالي تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر التسيير المالي، وتسمى أيضا بقائمة المركز المالي وهي " قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات (ممتلكات) وحقوق على الغير، وتسمى بالأصول"¹³. وتم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008

¹¹ . إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، ص 86

¹² . محمد علي إبراهيم العامري، (2013)، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، ص 45

¹³ بن ربيع حنيفة، (2013)، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF، والمعايير الدولية، الجزء الثاني، ص 425

كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"

إذا الميزانية عبارة عن كشف أو قائمة توضح الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة و مصادر الحصول على تلك الموارد في لحظة زمنية معينة، هذا الكشف هو كشف مالي يتضمن في الجانب المدين أرصدة حسابات الأصول وفي الجانب الدائن أرصدة حسابات الخصوم و الفرق بينهما هو عبارة عن نتيجة السنة المالية.

ويمكننا القول أنّ الميزانية المالية هي وثيقة مالية تبين المركز المالي والائتماني للمؤسسة في تاريخ معين، من خلال شرح مفصل لكافة عناصر الميزانية ، حيث يمثل الجانب الأيمن الأصول ويمثل الجانب الأيسر الخصوم، وبالتالي معرفة ما للمؤسسة من التزامات اتجاه الغير وما عليها من حقوق لدى الغير.

تكتسي الميزانية أو قائمة المركز المالي أهمية بالغة في عملية التحليل المالي حيث توفر للمسير والمحلل المالي المعلومات التالية:

- باعتبارها كشف مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية فهي تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، بما يتضمنه من حقوق والتزامات؛
- تسمح بتقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة عن طريق مقارنة الالتزامات بحقوقها وفق مبدأ التغطية.
- تسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع .
- تسمح بمعرفة السياسة المالية للمؤسسة من خلال معرفة نسبة الأرباح المحتجزة ونسبة المديونية.
- تسمح بالقيام ببعض عمليات التحليل المالي كمعدل الاستدانة والسيولة... الخ

تجدر الإشارة هنا أن المزايا السابقة لقائمة المركز المالي أو الميزانية المحاسبية تعود للشكل الذي قدم النظام المحاسبي المالي SCF الذي استحدثت وفقه ميزانية وحيدة اصطلاح على تسميتها قائمة المركز المالي تجمع بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية والتي تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS و IFRS بدلا من قيمتها التاريخية التي كان معمولا بها في المخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 1975.

صحيح أن المعلومات التي تقدمها الميزانية المحاسبية حسب SCF تبين لنا نتيجة الدورة وتوضح الذمة المالية للمؤسسة، لكن عملية تقييم الاستثمارات وفق المنظور المحاسبي الكلاسيكي يتم بتكلفة الحياة أو الإنشاء ولا تأخذ بعين الاعتبار تضخم القيمة النقدية، كما أن المخزونات تقيم بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج إلا أن قيمتها الحقيقية تخضع لقانون العرض والطلب.

كما أن اعتماد الميزانية المحاسبية PCN على مبدأ التكلفة التاريخية جعلها لا تساير بذلك أوضاع السوق وخاصة التضخم ، لهذا يتطلب من المحلل المالي أن يقوم بإجراء مجموعة من التعديلات طبقا للقيمة الحقيقية أو السوقية وإعادة تصنيف عناصر الأصول وعناصر الخصوم طبقا لمبدأ السنوية للحسابات التي تضمها الميزانية المحاسبية. إذا الميزانية بشكلها حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تستجيب لمتطلبات التحليل المالي مما يستوجب إجراء بعض التعديلات سواء على عناصر الأصول أو على عناصر الخصوم.

4. عناصر الميزانية:

حسب المادة 22 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة .

ففي الأصول نجد التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة خزينة الأصول.

أما الخصوم فتتكون من رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر في حالة شركات والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الخصوم .

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعا لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة :

■ العمود الأول " ملاحظة " يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية والتي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.

■ العمود الثاني: خصص مبالغ السنة المالية الحالية N .

■ العمود الثالث : خصص مبالغ الدورة السابقة N-1

5. شكل الميزانية المالية:

يكون شكل الميزانية المالية على النحو التالي:

الجدول رقم 01 : عناصر أصول الميزانية

السنة المالية المقفلة في :..... الأصول في N /12/31

الدورة السابقة N-1	القيمة الحاسبية N	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة الإجمالية	ملاحظة	الأصول
					الأصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول
					مجموع الأصول غير جارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
					المجموع العام للاصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة يوم: 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ

25 مارس 2009 ، ص 28

الجدول رقم 02 : عناصر خصوم الميزانية

الخصوم في: N/12/31

مبالغ السنة السابقة N-1	مبالغ السنة الجارية N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>راس مال تم إصداره</p> <p>راس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة الصافية/ (نتيجة الصافية حصة المجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>المجموع 1</p> <p>الخصوم غير جارية</p> <p>قروض و ديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا</p> <p>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</p> <p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون و حسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p> <p>مجموع الخصوم الجارية (3)</p>
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة يوم: 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ

25 مارس 2009 ، ص 28

6. تصنيف عناصر قائمة المركز المالي:

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية وتصنف وفق معيار الزمن (سيولة - استحقاق) إلى أصول جارية وأصول غير جارية، وخصوم جارية وخصوم غير جارية كالتالي:

■ تصنيف عناصر الأصول:

تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وتمثل الأصول مجموعة من الوسائل التي تمتلكها المؤسسة أو تكون تحت سيطرتها، من أجل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية نتيجة لأحداث سابقة، وتقسّم الأصول إلى صنفين¹⁴:

الأصول الغير جارية (الثابتة): وهي الأصول التي يتم اقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة والاستفادة من طاقتها الإنتاجية، وتضم الأصول المالية والمادية والمعنوية التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية، حيث لا يمكن تحويلها إلى أصول نقدية جاهزة خلال 12 شهرا من تاريخ إقفال الميزانية. وتشمل هذه الأصول ما يلي:

- **القيم الثابتة المعنوية:** وتضم شهرة المحل، براءة الاختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى.

- **القيم الثابتة المادية:** وتتضمن الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى. القيم الثابتة الجارية (قيد الإنجاز)؛ (ح/21، ح/22 عدا ح/229 ح/23)

- **الأصول المالية:** وتضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة؛ (ح/26، ح/27 و ح/269 ح/279)

الأصول الجارية (المتداولة): وهي الأصول المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة. وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 يعتبر الأصل متداولا إذا كان من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء دورة تشغيلية العادية للمؤسسة، والاحتفاظ به لمدة لا تزيد عن 12 شهرا. تضم الأصول الجارية العناصر التالية:

- **المخزونات:** وتشمل السلع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها.

¹⁴ شعيب شنوف، (2008)، محاسبة المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص77

- الحسابات المدينة: والتي تتضمن الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقا.

- الاستثمارات قصيرة الأجل: والتي تضمن الأوراق المالية والأسهم وسندات شركات أخرى يمكن تداولها في السوق ح/50.

- المصروفات المدفوعة مسبقا (أعباء مقيدة سلفا) ح/486

- خزينة الأصول أو النقدييات وما يعادلها: وتشمل الأصول النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الأجل. (ح/52، ح/53 و ح/54 ح/58)

■ تصنيف عناصر الخصوم:

الخصوم وتسمى أيضا الالتزامات، هي تعهدات على المؤسسة تجاه الغير مقابل حصولها منهم على تثبيات أو سلع أو خدمات أو قروض، تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد مثلة لمنافع اقتصادية¹⁵. تصنف عناصر الخصوم الى موارد دائمة وخصوم جارية.

- حقوق الملكية: تتمثل في حصة المساهمين في أصول المؤسسة وتتمثل أساسا في ح/10 عدا ح/107 فارق الاقتناء.

- خصوم غير جارية: وهي مجمل الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها خلال 12 شهرا وتضم ح/15 مؤونات الأعباء على الخصوم. (ح/16، ح/17 و ح/131 ح/132 ح/134)

- خصوم جارية: تشمل كل الالتزامات التي يتوقع تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أي في أقل من 12 شهرا. وتضم الحسابات التالية: (ح/40، ح/409 و ح/419 ح/42 ح/43 ح/45، ح/46 و ح/48 ح/509 ح/519).

¹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة يوم:28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009

7. الميزانية المالية وفق منظور سيولة/استحقاق

الميزانية المالية ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفقاً لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير، وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية. وتنقسم عناصر الأصول والخصوم وفقاً لما يلي:

الأصول الثابتة (أصول غير جارية): وتضم كل الأصول التي تزيد درجة سيولتها عن سنة واحدة حيث تستخدم في أكثر من دورة إنتاجية و تظهر في أعلى الميزانية المالية، وتشمل كل من:

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- التثبيتات المالية

الأصول المتداولة (أصول جارية): و تشمل باقي الأصول التي تمتلكها المؤسسة و التي تشارك في دورة استغلال واحدة، كما يمكن تقسيم هذا الصنف إلى ثلاثة أقسام أخرى تتمثل في:

- **قيم الاستغلال:** تشمل على المخزونات التي تمتلكها المؤسسة و التي تستخدم خلال دورة إنتاجية واحدة.

- **القيم القابلة للتحويل (قيم غير جاهزة):** تتمثل في حقوق المؤسسة لدى الغير و التي يمكن تحصيلها في المدى القصير

- **القيم الجاهزة:** تمثل حقوق المؤسسة التي تحت تصرفها (خزينة الأصول)

الخصوم: يستعمل في عملية الفصل بين عنصر الخصوم المبدئين الأساسيين مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية، و بذلك تنقسم عناصر الخصوم إلى قسمين :

- **رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية :** تتضمن رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر والاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية... إلخ . أما الخصوم غير الجارية فتتمثل في الديون الخارجية التي يتم انقضاء آجال استحقاقها في مدة تزيد عن دورة استغلال كاملة تسمى في التحليل المالي : الديون الطويلة و المتوسطة الأجل، وهي تشمل الاقتراضات من المؤسسات المالية (قروض بنكية)، القروض السندية، و كذلك القروض المتعلقة بالإيجار التمويلي..

الخصوم الجارية: و تشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، و تتمثل في الموردين،
الضرائب الواجبة الدفع... الخ، و تسمى في التحليل المالي بالديون قصيرة الأجل.

ويكون الشكل النموذجي للميزانية المالية وفقا لما يلي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة: Capitaux permanents أموال خاصة: Capitaux Propres ديون طويلة الأجل: Dettes à long terme		الأصول الثابتة: Actifs immobilisés قيم معنوية: Valeurs incorporelles قيم مادية: Valeurs corporelles قيم مالية: Valeurs financières أصول ثابتة أخرى autre actifs immobilisés
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	ديون قصيرة الأجل: Dettes à court terme ديون قصيرة الأجل: Dettes à court terme		الأصول المتداولة: Actifs circulants قيم الاستغلال: Valeurs d'exploitation قيم محققة: Valeurs réalisables قيم جاهزة: Valeurs disponibles
	مجموع الديون القصيرة الأجل		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المحور الرابع: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لتساعده في معرفة مدى التوازن المالي للمؤسسة من أهمها: رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TN).

1. رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) (FR) Fonds de Roulement:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي على المدى الطويل، و يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، حيث يظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في تباطؤ وجمود بعض العناصر عن الحركة للأصول المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقات الخصوم.

الجدول رقم (01): طرق حساب رأس المال العامل (FR)

الرمز	طريقة احتسابه	التعليق
FR	من أعلى الميزانية: $FR = \text{الموارد الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$	$FR > 0$: وهي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.
	من أسفل الميزانية: $FR = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$	$FR < 0$: يعني أن الموارد الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة وهذا ما يدل على ضعفها المالي.
		$FR = 0$: رأس المال العامل معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وهي حالة نادرة الحدوث.
		$FR > 0$: يعني أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان.
		$FR < 0$: يعني أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في

<p>الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.</p> <p>FR=0: يعني أن الأصول المتداولة مساوية للخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) ، وهذه الحالة تشكل التوازن المالي الأدنى ، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقها، إلا أن هذا الوضع من الممكن أن يخلق لها بعض المشاكل نتيجة وجود بعض التذبذبات في دورة الاستغلال، يترتب عليها عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى.</p>	
---	--

2. احتياجات رأس المال العامل **BFR** (Besoin en fonds de roulement):

يعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن المصادر الأخرى للتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

إذا احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونات)، القيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون السلفيات المصرفية.

الجدول رقم (02): طرق حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR)

الرمز	طريقة احتسابه	التعليق
BFR	$\text{BFR} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$	<p>BFR > 0 معناه أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة، فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.</p> <p>BFR < 0: وهذا يعني أن احتياجات</p>

<p>الدورة أقل من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات و يبقى فائض المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى راس مال عامل موجب ولكن يتوجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.</p> <p>BFR=0: وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات وهي حالة توازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.</p>		
--	--	--

3. الخزينة الصافية (TN) Trésorerie Nette:

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموع الأموال السائلة (الجاهزة) التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها المستحقة في وقتها المحدد. يمكننا إيضاح طرق حسابها وأهم حالاتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): طرق حساب الخزينة الصافية (TN)

التعليق	طريقة احتسابه	الرمز
<p>TR > 0: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.</p>	<p><u>الطريقة الأولى:</u></p> <p>TN = القيم الجاهزة - السلفيات البنكية</p>	TN
<p>TR < 0: في هذه الحالة تكون المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود أعباء إضافية، ما يجعلها أمام عدة خيارات، إما الاقتراض من البنوك، أو المطالبة بحقوقها لدى</p>	<p><u>الطريقة الثانية:</u></p> <p>BFR - FR = TN</p>	

الغير أو قيامها بالتنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الانتاجية.

TR=0: تسمى هذه الحالة بالخبزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

4. شروط تحقيق التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية:

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب ($FR > 0$) ، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل جميع الأصول الثابتة اعتمادا على مواردها الدائمة، ويكون ذلك من خلال تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن $FR > BFR$ ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خبزينة موجبة ($TR > 0$) ، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخبزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخبزينة والمتمثلة في المتاحات.

مثال تطبيقي:

لتكن لدينا الميزانية المالية لإحدى الشركات كما يلي:

المبالغ	الخصوم	ق. م. ص	الأصول
	أموال دائمة		الأصول الثابتة
200000	أموال خاصة	50000	تثبيتات معنوية
180000	ديون طويلة الأجل	200000	تثبيتات مادية
		100000	تثبيتات مالية
380000	مجموع الأموال الدائمة	350000	مجموع الأصول الثابتة
	ديون قصيرة الأجل		أصول متداولة
200000	موردون	100000	المخزونات
20000	مساهمات بنكية جارية	90000	المدينون
		60000	قيم جاهزة
220000	مجموع الديون قصيرة الأجل	250000	مجموع الأصول المتداولة
600000	المجموع	600000	المجموع

المطلوب:

- تحليل الوضعية المالية لهذه الشركة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي بمختلف أنواعها
- التعليق على النتائج المتوصل إليها

الحل:

- حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

من أعلى الميزانية: يحسب من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة

$$30000 = 350000 - 380000 = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي}$$

من أسفل الميزانية: يحسب من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

$$30000 = 220000 - 250000 = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي}$$

- حساب الاحتياج من رأس المال العامل: يحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج من رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات)

الاحتياج من رأس المال العامل = (250000 - 60000) - (220000 - 20000)

الاحتياج من رأس المال العامل = 190000 - 200000 = - 10000

- حساب الخزينة الصافية: تحسب بطريقتين كما يلي:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - الاحتياج من رأس المال العامل

الخزينة الصافية = 30000 - (10000 -) = 40000

الخزينة الصافية = الخزينة أصول - الخزينة خصوم

الخزينة الصافية = 60000 - 20000 = 40000

التعليق:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية: حققت المؤسسة رأس مال عامل بقيمة 30000 دج،

وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل جميع أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة مع بقاء هامش قدره

30000 دج تستعمله في تمويل جزء من أصولها المتداولة، وهو مؤشر إيجابي من حيث التوازن المالي قصير الأجل

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية: حققت المؤسسة رأس مال عامل صافي إجمالي موجب

بقيمة 30000 دج، وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها

المتداولة مع بقاء فائض قدره 30000 دج تستعمله في التغطية ضد المخاطر المتعلقة بحالة التوازن المالي الأدنى.

- الاحتياج في رأس المال العامل: حققت المؤسسة احتياج قدره - 10.000، وهو ما يعني أن المؤسسة ليست

لديها احتياجات، وإنما لديها موارد، أي أن النشاط الاستغلالي للمؤسسة يحقق لها موارد قدرها 10.000 دج.

الخزينة الصافية: حققت المؤسسة خزينة صافية قدرها 40000 دج، وسنقوم بتفسيرها كما يلي:

بالاعتماد على القانون الأول (العلاقة الرئيسية للخزينة الصافية): وجود فائض في الخزينة يعني أن رأس المال

العامل المشكل من طرف المؤسسة كاف لتغطية الاحتياجات مع بقاء مبلغ إضافي يشكل حالة الخزينة الصافي،

وفي الحالة التي نحن بصددنا حققت المؤسسة رأس مال عامل قدره 30000 دج، بينما كانت الاحتياجات

سالبة، أي أنها حققت موارد بقيمة 10000 دج، وهم ما جعل الخزينة الصافية تحقق فائضا قدره 40000 دج،

وهذه الوضعية هي وضعية جيدة، لكنها ليست مثلى لأن الفائض في الخزينة يعني وجود مبالغ مجمدة يمكن

استغلالها في مشاريع استثمارية تحقق عوائد إضافية.

بالاعتماد على القانون الثاني: وجود فائض في الخزينة من هذا المنظور يعني أن السلفات المصرفية أقل من

الموجودات النقدية الجاهزة، وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على سداد السلفات المصرفية عن طريق أموالها الجاهزة

مع بقاء فائض قدره 40000 دج.

المحور الخامس: دراسة التوازن باستخدام مؤشرات النسب المالية

تمهيد:

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ولذا وجب على المسير المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، ويعد التحليل باستخدام النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدم بشكل واسع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وهذا بسبب سهولة حسابها بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في تحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية مهما اختلفت حجمها ونوعية نشاطها.

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها:

- أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا و موضوعيا .
- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمه.¹⁶

أنواع النسب المالية: هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المسير المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه ، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي :

1. نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عن مدى قدرتها على تسديد التزاماتها القصيرة، وتشمل ما يلي:

¹⁶ Conso, P. and Hemicic, F. (2002), gestion financier de, l'entreprise. Dunod, Paris., p 206

- **نسبة السيولة العامة:** تبين لنا كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون القصيرة الأجل}) \leq 1$$

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكانية الوفاء بالديون القصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض.¹⁷

- **نسبة السيولة الخاصة (المختصرة):** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة، أي دون قيامها ببيع مخزوناتا وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الديون القصيرة الأجل}$$

حتى تكون هذه النسبة مثلى، فإنه حسب رأي بعض المختصين في التسيير المالي يجب أن تكون محصورة ما بين 30% و 50%.

- **نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتا أو تحصيل مدينتها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون القصيرة الأجل}$$

تقيس هذه النسبة القدرة على الوفاء الفوري بالاستحقاقات من الديون قصيرة الأجل، وذلك باللجوء للسيولة المتوفرة في الخزينة، لكن يبقى استخدام هذه النسبة محدودة لأن زيادة هذه النسبة قد لا يكون مؤشرا على سلامة الوضع المالي للمؤسسة، هذا إذا نظرنا إلى أن هذه الزيارة هي أرصدة مجمدة غير منتجة، كما قد يبرر انخفاض هذه النسبة برغبة المؤسسة في عدم الإبقاء على أصول غير منتجة، مما قد يخفض ظاهريا من السيولة ولكنه يفيد في زيارة القدرة على الوفاء بالالتزامات.

أشار بعض المختصون في التسيير المالي إلى أن هذه النسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 20% و 30%.

17 محمد سعيد عبد الهادي، (2008)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص158

2. نسب التمويل:

تمكن هذه نسب التمويل من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ويتم احتسابها وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) < 1$$

- نسبة التمويل الخاص: تعبر هذه النسبة مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول الثابتة، حيث يتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) < 1$$

3. نسب المديونية:

هي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل.

- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \right)$$

- نسب قابلية التسديد: في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5

4. نسب النشاط (الدوران):

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹⁸ تتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{إجمالي الأصول}$$

يتأثر هذا المعدل كثيرا بحجم المؤسسة وطبيعة الصناعة، فالمؤسسات الضخمة تقوم بالاستثمار المكثف في الأصول الثابتة بعكس المؤسسات الصغيرة التي تفصل بعض عملياتها وتعهدها إلى مصانع أخرى متخصصة، مما يقلل من الاستثمار في الأصول الثابتة¹⁹، وتعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة من خلال استخدامها لمصادر المؤسسة الاستثمارية لغرض توليد المبيعات، وذلك من خلال معرفة عدد مرات استخدام الأصول (الاستثمار) في خلق المبيعات.

- **معدل دوران الأصول غير جارية:** يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.

$$\text{معدل دوران الأصول غير جارية} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأصول غير جارية}$$

- **معدل دوران الأصول الجارية:** يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الجارية}$$

- **العلاقة بين الاحتياج في راس المال العامل و رقم الأعمال:** مادام الاحتياج في راس المال العامل مرتبط بنشاط المؤسسة الرئيسي فهذا يعني انه مرتبط برقم الأعمال فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المسير المالي من

¹⁸ محمد مطر، (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، طبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص36
¹⁹ محمد صالح الحناوي و رسمية قرياقص، (1997)، أساسيات الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، ص69

مقارنة حجم الاحتياج في راس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكليين ويحسب هذا المعدل كما يلي:

مدة الاحتياج في راس المال العامل = (الاحتياج في راس المال العامل / رقم الأعمال) * 360

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه: زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن، أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين.

- معدل دوران المخزون:

وتعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات كلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطء في تصريف مخزونها وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال على شكل المخزون ويحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة الإنتاج المباع / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

معدل فترة التخزين = 360 / معدل دوران المخزون

يقيس معدل دوران المخزون ومعدل فترة التخزين مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا و العكس صحيح.

- معدل دوران الحسابات المدينة:

وينظر لمعدل دوران الحسابات المدينة من خلال عدد المرات التي تدور بها هذه الحسابات أي من خلال عدد المرات التي تحصل فيها هذه الحسابات من المدينين وبعاد تكوينها من خلال التسليف لهم مرة أخرى كما ينظر لها من خلال عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم منها لحظة معينة، إذا افترضنا عدم تغذية هذا الرصيد بالتسليف من جديد.

معدل دوران الحسابات المدينة = رقم الأعمال السنوي / الزبائن + أوراق القبض.

متوسط فترة التحصيل من العملاء = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل، فكلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس صحيح.

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدنية إلى تاريخ تحصيلها، ولهذا فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدنية باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز ، ويشير الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل إلى فشل سياسات التحصيل التي تبنتها المؤسسة.

معدل دوران الحسابات الدائنة:

تعبر عن الآجال الممنوحة من طرف الموردون بالنسبة للمؤسسة وهي بمثابة تمويل قصير الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

نسبة دوران الزبائن: الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها بغرض التسديد، فتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تحصيل الزبائن} = \frac{[\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}]}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

يجب أن لا تزيد مدة تسديد الزبائن عن 90 يوما ويجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة التسديد للموردين.

نسبة دوران الموردين: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة كآجال للوفاء بالتزاماتها اتجاهه، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الموردين} = \frac{[\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}]}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

مثال تطبيقي رقم 01:

إليك المعلومات التالية حول ميزانية شركة صناعية بتاريخ: N/12/31

رأس المال الصادر 200000 ، نتيجة الدورة الإجمالية 127000 ، تثبيبات معنوية 12000 ، أراضي 100000 ، المنشآت التقنية والمعدات الصناعية 150000 ، سندات المساهمة 10000 ، الاحتياطات 50000 ، مؤونات الأخطار والتكاليف 4000 ، المواد الأولية واللوازم 20000 ، منتجات مصنعة 50000 ، الزبائن 60000 ، حسابات البنوك الجارية 100000 ، الصندوق، 50000 ، قروض بنكية طويلة الأجل 100000 ، الموردون 40000 ، ضرائب واجبة الدفع 1000 ، سلفات مصرفية 30000

معلومات إضافية:

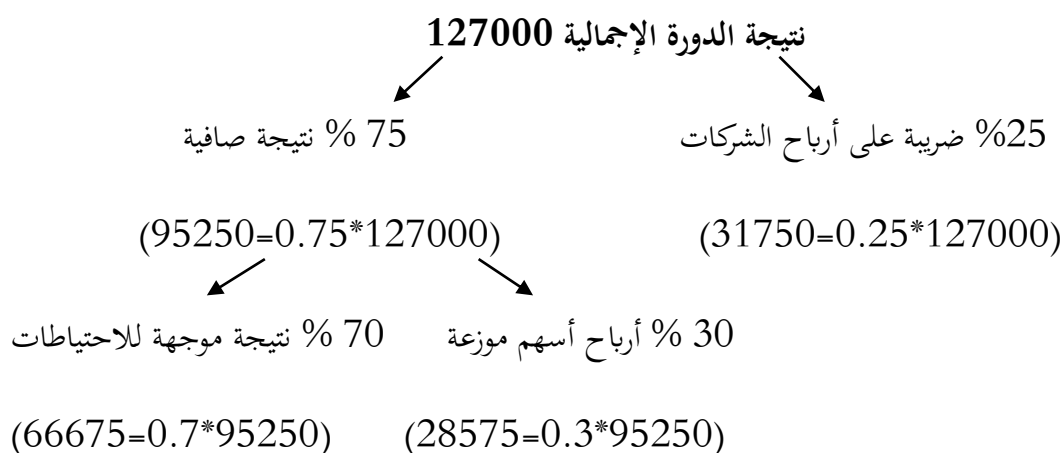
قرر مجلس إدارة الشركة توزيع نتيجة الدورة المحققة 30% في شكل أرباح الأسهم والباقي يوجه إلى الاحتياطات، علما أن معدل الضريبة على أرباح الشركات 25%

المطلوب:

1. توزيع نتيجة الدورة الإجمالية؟
2. إعداد الميزانية المالية بتاريخ N/12/31
3. إعداد الميزانية المالية المختصرة؟
4. حساب مؤشرات التوازن المالي؟
5. ما حكمك على الوضعية المالية لهذه الشركة؟

حل المثال التطبيقي رقم 01:

1. توزيع نتيجة الدورة الإجمالية:



2. إعداد الميزانية المالية بتاريخ 31/12/N:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الموارد المستقرة:</u>		<u>الأصول الثابتة:</u>
200000	رأس المال الصادر	12000	تثبيتات معنوية
50000	الاحتياطات	100000	أراضي
4000	مؤهلات الأخطار والتكاليف	150000	المنشآت التقنية والمعدات الصناعية
66675	نتيجة موجهة للاحتياطات	10000	سندات المساهمة
100000	قروض بنكية طويلة الاجل		
	<u>الديون القصيرة الأجل</u>		<u>الأصول المتداولة</u>
40000	الموردون	20000	المواد الأولية واللوازم
1000	ضرائب واجبة الدفع	50000	منتجات مصنعة
30000	سلفات مصرفية	60000	الزبائن
28575	أرباح الأسهم الموزعة	100000	حسابات البنوك الجارية
31750	ضرائب على أرباح الشركات	50000	الصندوق
552000	المجموع	552000	المجموع

3. إعداد الميزانية المالية المختصرة:

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%	420675	الأموال الدائمة	%	272000	الأصول الثابتة
			%	12000	التشبيات المعنوية
			%	250000	التشبيات العينية
			%	10000	التشبيات المالية
%	131325	الديون القصيرة الأجل	%	280000	الأصول المتداولة
			%	70000	قيم الاستغلال
			%	60000	قيم قابلة للتحقيق
			%	150000	القيم الجاهزة
%100	552000	المجموع	%100	552000	المجموع

4. حساب مؤشرات التوازن المالي:

٤٥ حساب رأس المال العامل الصافي:

- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = 420675 - 272000 = 148.675$$

- من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{د.ق.أ} = 280000 - 131325 = 148.675$$

٤٦ احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات البنكية)

$$28.675 = (150000 - 280000) - (30000 - 131325)$$

٤٥) الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

$$120.000 = 28.675 - 148.675 =$$

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات البنكية

$$120.000 = 30000 - 150000 =$$

5. حكمك على الوضعية المالية لهذه الشركة :

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن: $FR > 0$ موجب

$$BFR < FR$$

$$TN > 0 \text{ الخزينة موجبة}$$

وعليه نجد أن شروط توازن الهيكل المالي لهذه الشركة محقق.

مثال تطبيقي رقم 02:

إليك المعطيات التالية الخاصة بمؤسسة الريان لسنة 2023:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
700000	الأموال الخاصة	12645	تثبيتات معنوية
645652	الاحتياطات	245820	أراضي
62447	نتائج رهن التخصيص	1602960	تثبيتات عينية أخرى
128600	مؤونات الأخطار والتكاليف	303490	تثبيتات مالية
112778	نتيجة الدورة	402568	مواد أولية
779700	د.ط.أ	1004820	منتجات تامة
1105480	الموردون والحسابات الجارية	1415790	حقوق العملاء والحسابات الجارية
428315	ديون جبائية واجتماعية	438045	النقديات
245610	قروض قصيرة الأجل		
1217556	تسبيقات بنكية		
5.426.138	المجموع	5.426.138	المجموع

قرر مسيرو الشركة توزيع 40.000 دج في شكل أرباح على الأسهم ووضع الباقي كاحتياطات

المطلوب:

1. توزيع النتيجة على عناصر الخصوم؛
2. إعداد الميزانية المالية المختصرة؛
3. حساب رأس المال العامل بطريقتين مختلفتين: - من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية مع التعليق على النتائج وتحليلها؛
4. حساب الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية مع التعليق على النتائج وتحليلها؛
5. ما هو حكمك على وضعية التوازن المالي للمؤسسة؛
6. حساب مختلف النسب المالية الأساسية لتحليل الوضع المالي للمؤسسة.

حل المثال التطبيقي رقم 02:

1. توزيع النتيجة على عناصر الخصوم:

حققت المؤسسة نتيجة قدرها 112778 و.ن، يتم توزيع 40000 منها ويظم الباقي المقدر بـ 72778 للاحتياطات على النحو التالي:

- الوضعية المالية الصافية للأموال الخاصة قبل التوزيع: (700.000) أموال الخاصة + (645.652) احتياطات + (42.447) التحميل من جديد = 1.388.099

- الوضعية المالية الصافية للأموال الخاصة بعد التوزيع (إضافة النتيجة الصافية غير الموزعة): (700.000) أموال الخاصة (72.778+645.652) احتياطات + (42.447) التحميل من جديد = 1.460.877

وبالتالي يصبح جانب الخصوم في الميزانية المالية المختصرة بعد التوزيع كما يلي:

2. الميزانية المالية المختصرة:

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	2164915	%	الأموال الدائمة	2389177	%
التشبيات المعنوية	12645	%			
التشبيات العينية	1848780	%			
التشبيات المالية	303490	%			
الأصول المتداولة	3261223	%	الديون القصيرة الأجل	3036961	%
قيم الاستغلال	1407388	%			
قيم قابلة للتحقيق	1415790	%			
القيم الجاهزة	438045	%			
المجموع	5.426.138	%100	المجموع	5.426.138	%100

▪ حساب رأس المال العامل الصافي:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$224.262 = 2164915 - 2389177 =$$

في هذه الحالة حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب مما يدل على قدرتها على تغطية احتياجاتها لتمويل التثبيتات انطلاقاً من مواردها الدائمة ويمكنها توجيه الفائض منه لتمويل دورة الاستغلال المتمثلة في الاحتياجات قصيرة المدى.

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - د.ق.أ

$$3036961 - 3261223 =$$

$$224.262 =$$

في هذه الحالة يشير رأس المال العامل الموجب من أسفل الميزانية الى تحقيق التوازن في الأجل القصير للمؤسسة، إذ يعني أن المؤسسة من خلال تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة وما لديها من نقدية قادرة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة المدى. وهو مؤشر جيد لسيولة المؤسسة.

▪ احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات البنكية)

$$(1217556 - 3036961) - (438045 - 3261223) =$$

$$1.003.773 =$$

يمثل في هذه الحالة الاحتياج في رأس مال العامل احتياج المؤسسة للسيولة التي لا بد أن تغطي بها موارد الدورة التي على الحساب وبالتالي لما يكون الاحتياج موجب فهو يعبر عن حالة نقص في السيولة بسبب عدم توازن بين ديون الموردين والديون الضريبية والاجتماعية مقابل تسهيل المخزونات وتحصيل العملاء في الآجال المحددة للاستحقاقات القصيرة الأجل المتعلقة بدورة الاستغلال.

■ الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

$$779.511 - = 1.003.773 - 224.262 =$$

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات البنكية

$$779.511 - = 1217556 - 438045 =$$

في هذه الحالة خزينة المؤسسة سالبة وهي تعبر عن حالة ألا توازن بالمؤسسة نتيجة ارتفاع الاحتياج في رأس مال العامل بالرغم من أن رأس المال العامل موجب إلى أنه لا يكفي لسد حاجات المؤسسة القصيرة المدى وهو ما تعبر عنه الخزينة السالبة .

■ حساب مختلف النسب المالية الأساسية لتحليل الوضع المالي للمؤسسة:

1. نسب السيولة:

* نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) = (الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل) ≤ 1

$$نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) = 3036961 / 3261223 = 1.07$$

* نسبة السيولة الخاصة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون القصيرة الأجل

$$نسبة السيولة الخاصة = 3036961 / 1853835 = 0.61$$

* نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

$$نسبة السيولة الجاهزة = 3036961 / 438045 = 0.14$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، كما أن نسبة السيولة الخاصة أقل من الواحد مما يعني أن المخزون ممول بواسطة د.ق.أ ، وأن نسبة السيولة الفورية تمثل 0.14 وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها.

2. نسب التمويل (الهيكلية):

* نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 2164915 / 2389177 = 1.10$$

* نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = 2164915 / 700.000 = 0.32$$

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة مولت كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، في حين أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد مما يعني أن المؤسسة لم تقدر أن تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة مما تطلب ضرورة الحصول على قروض إضافية.

3. نسب المديونية:

* نسبة القدرة على السداد = (مجموع الديون / مجموع الأصول)

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = (5.426.138 / 3036961+779700) = 0.7$$

* نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون)

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 3816661 / 700.000 = 0.18$$

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية غير مرضية مما يعني أن المؤسسة لا يمكنها أن تستقل من الناحية المالية أي أن أموالها الخاصة غير كافية لتغطية استخداماتها بل تحتاج إلى قروض مالية إضافية.

٤٥ تطبيقات حول الميزانية المالية المحاسبية:

التطبيق الأول:

إليك الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بتاريخ 31/12/ن:

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	الخصوم الجارية
المجموع	%100	المجموع	%100

إذا علمت أن:

رأس المال العامل الصافي = 300.000 دج

الأصول الثابتة / الأموال الدائمة = الخصوم الجارية / الأصول المتداولة = 0.6

المطلوب: إتمام الميزانية المالية المختصرة لهذه المؤسسة؟

التطبيق الثاني:

إليك الميزانية المالية لشركتي النجاح والبدر التي تستغلان في نفس القطاع بتاريخ: 2015/12/31:

الخصوم		الأصول			
المبالغ		البيان	المبالغ		البيان
البدر	النجاح		البدر	النجاح	
9.100.000	5800.000	الأموال الدائمة	4.200.000	3800.000	الأصول الثابتة
5.000.000	400.000	رؤوس الأموال الجماعية			
4.100.000	180.000	الديون الطويلة الأجل			
1.900.000	220.000	ديون قصيرة الأجل	6.800.000	4200.000	الأصول المتداولة
			3.000.000	2200.000	قيم الاستغلال
			2.000.000	1400.000	قيم قابلة للتحقيق
			1.800.000	600.000	قيم جاهزة
11000.000	8000.000	المجموع	11000.000	8000.000	المجموع

المطلوب: - قارن بين ميزانتي النجاح والبدر باستخدام:

1. مؤشرات التوازن المالي؟
2. النسب المالية؟
3. أي مؤسسة يظهر التسيير المحكم؟

التطبيق الثالث:

وضعت بين يديك المعلومات المالية لمؤسسة A بتاريخ 2016/ 12/31 والنتائج موزعة كما يلي:

1. عناصر الأصول موزعة كالتالي: * استثمارات مادية بقيمة 30.000 دج. * استثمارات مالية بقيمة 150.000 دج * استثمارات معنوية بقيمة 35000 دج.

2. عناصر الأصول المتداولة كما يلي: * المخزونات بقيمة 70.000 دج. * البنك بقيمة 90.000 دج. * خزينة المؤسسة A بقيمة 40.000 دج. * الصندوق بقيمة 45.000 دج.

3. قروض المؤسسة A موزعة كالتالي: * ديون طويلة الأجل بقيمة 80.000 دج. * ديون المتوسطة الأجل بقيمة 50.000 دج.

4. إذا علمت أن الأموال الخاصة تقدر بـ 230.000 دج. والقروض القصيرة الأجل بقيمة 100.000 دج.

المطلوب:

1. شكل الميزانية المالية المختصرة؟
2. أحسب مؤشرات التوازن المالي؟ (مع التحليل)
3. أحسب نسبة الاستقلالية المالية؟

التطبيق الرابع:

إليك الميزانية المالية المختصرة في 2020/12/31 لمؤسسة X

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%	130.000	الأموال الدائمة	%	142.500	الأصول الثابتة
%	100.000	الخصوم الجارية	%	87.500	الأصول المتداولة
%	80.000	مجموع جزئي لـ د.ق.أ.	%	40.000	قيم الاستغلال
%	20.000	سلفات مصرفية	%	35.000	قيم قابلة للتحقيق
			%	12.500	قيم جاهزة
%100	230.000	المجموع	%100	230.000	المجموع

المطلوب:

■ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام :

1. مؤشرات التوازن المالي

2. النسب المالية

المحور السادس: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

تمهيد:

جاء هذا التحليل ليتجاوز القصور الذي ظهر في التحليل السابق (حسب منظور سيولة/ استحقاق)، الذي ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة، ليعطي مفهوم جديد للمؤسسة يكون بديل لهذا المنظور، حيث يعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتركب من مجموعة من الوظائف ممثلة في وظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل، تشكل في مجملها وحدة قادرة على ممارسة نشاط اقتصادي.

أولاً: وظائف المؤسسة وفق المنظور الوظيفي

حسب هذا المفهوم فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل تكمن أهميتها في إبراز الكيفية التي يتم بها تمويل الاستخدامات الدائمة واستخدامات الاستغلال، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار²⁰:

1. وظيفة الاستغلال

تعبر وظيفة الاستغلال عن النشاط الأساسي للمؤسسة، وبذلك هي تحدد طبيعة نشاطها (صناعي، تجاري، خدماتي، مختلط)، فهي تمثل المراحل الرئيسية المكونة للنشاط الأصلي للمؤسسة بدءاً من مرحلة التمويين مروراً بمرحلة التخزين بعدها مرحلة التصنيع وانتهاءً بمرحلة التوزيع.

2. وظيفة الاستثمار

يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والوسائل الضرورية لممارسة النشاط، وتقوم هذه الوظيفة بعمليتين أساسيتين هما:

- حيازة التثبيات: ويقصد بها شراء جميع احتياجات المؤسسة من استثمارات مادية ومالية ومعنوية، حيث ينتج عنها نفقة الاستثمار والمثلة في تكلفة الشراء ومختلف المصاريف الملحقة وكذا المصاريف الإعدادية.

- التنازل عن التثبيات: تقوم المؤسسة بالتنازل عن التثبيات بسبب انتهاء عمرها الافتراضي أو من أجل تمويل نشاطها.

²⁰ مرجع سابق: إلياس بن ساسي، يوسف فريشي، (2011)، ص75-78

-التنازل المؤسسة عن جزء من استثماراتها المالية، وهذا نظرا للظروف المالية السيئة التي تمر بها المؤسسة، وذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن حلولها للخروج من حالات العجز في الخزينة، مما يؤدي إلى الرفع من الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

3. وظيفة التمويل

يتمثل دور وظيفة التمويل في توفير الموارد المالية الضرورية للتمويل ووظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار، سواء عن طريق الاعتماد في التمويل على مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

المصادر الداخلية: هذه المصادر تحددها المؤسسة، وتتمثل في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في عدة دورات سابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة مهمتها تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

المصادر الخارجية: إذا كانت المصادر الداخلية لا تلي كل الاحتياجات الضرورية للمؤسسة يمكن أن تلجأ إلى هذا النوع من المصادر الخارجية وهي:

-الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية، يمكن للمؤسسة الحصول على قروض مالية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل يتبعها فوائض الإقراض.

-الرفع في رأس المال: هذا يعني فتح رأس مال المؤسسة أو الشركة مقابل تقاسم الأرباح والخسائر.

ثانيا : الميزانية الوظيفية

1. الميزانية الوظيفية :

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها: أداة للتحليل المالي تقيم فيها الاستخدامات (عناصر الأصول) والموارد (عناصر الخصوم) بالقيمة الإجمالية فهي عبارة عن تحويل لقائمة الميزانية المالية المبنية على "مبدأ سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم" إلى قائمة ميزانية مبنية على "المبدأ الوظيفي" الذي يعتبر أن المؤسسة هي وحدة اقتصادية تتشكل من: وظيفة الاستثمار، ووظيفة الاستغلال ووظيفة التمويل؛ هذه الوظائف الثلاث يتم التعبير عنها في الميزانية على شكل دورات لتصبح عبارة عن دورة الاستثمار، دورة الاستغلال ودورة التمويل؛ وهي أساس تصنيف وهيكله أصول وخصوم هذه الميزانية الوظيفية.

2. أهداف الميزانية الوظيفية:

تهدف الميزانية الوظيفية إلى ما يلي:

- تحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل و أطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استخدامات و موارد حسب مصدرها، و هنا نهتم بمصدر الأموال و وجهتها؛
- تسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.²¹

3. الأسس التي قامت عليها الميزانية الوظيفية

تتمثل أهم أسس الميزانية الوظيفية في ما يلي:

- يصطلح على الأصول بالاستخدامات والخصوم الموارد؛
- تحسب الاستخدامات بالقيم الإجمالية دون طرح المؤونات والاهتلاكات مع اعتبار الاهتلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الأجل؛
- يتم ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا للوظائف (وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل).

4. مستويات الميزانية الوظيفية:

توجد أربعة مستويات للميزانية الوظيفية هي:

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي: يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة والطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات والإحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة (معنوية، مادية، مالية)، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية.

- مستوى الاستخدامات للاستغلال وموارد للاستغلال (مستوى الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال): يتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من مخزون وعملاء وغيرها وموارد دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردين وحسابات الملحقة وضرائب وغيرها.

²¹ زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ،(2010)، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ،

- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال): يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع استثنائي).

- مستوى الخزينة الصافية: تتمثل في استخدامات الخزينة وموارد الخزينة

5. بناء الميزانية الوظيفية :

يتم بناء الميزانية الوظيفية من خلال إعادة ترتيب ومعالجة بعض عناصر الأصول والخصوم من الميزانية المحاسبية على أساس تصنيف اقتصادي وبالتالي تظهر كما يلي:

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة (المستقرة)	الاستخدامات الثابتة (المستقرة)
رؤوس الأموال الخاصة	التثبيتات المعنوية
الديون المالية	التثبيتات العينية - المادية -
	التثبيتات المالية
	الأصول ذات الطبيعة المستقرة
الموارد المتداولة	الاستخدامات المتداولة
موارد للاستغلال	استخدامات للاستغلال
الموردون والحسابات المماثلة	المخزونات الإجمالية
	الزبائن والحسابات المماثلة
موارد خارج الاستغلال	استخدامات خارج الاستغلال
موارد أخرى	حقوق أخرى
موارد الخزينة	استخدامات الخزينة
الاعتمادات البنكية الجارية	النقديات
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

ثالثا : مؤشرات التوازن المالي وفق منظور الوظيفي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي التي يمكن على أساسها تحديد التوازن المالي الدائم للمؤسسة في ما يلي:

1 . رأس المال العامل الصافي الوظيفي:

يعرف رأس المال العامل الوظيفي على أنه: ذلك الفائض المالي الناتج عن الموارد الدائمة المتاحة بعد تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة والموجه لتمويل استخدامات الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية:

⊗ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

⊗ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي الوظيفي = الاستخدامات المتداولة - الموارد المتداولة

2 . احتياج رأس المال العامل الوظيفي:

احتياج رأس المال العامل الإجمالي: يعبر مؤشر احتياج رأس المال العامل الإجمالي عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال الدورة أو النشاط، وهو يتشكل من احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال (حسب التحليل الوظيفي)، ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل الوظيفي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

3 . الخزينة الصافية :

يعبر مؤشر الخزينة الصافية عن الرصيد الصافي المحقق للتدفقات النقدية للمؤسسة خلال السنة المالية، وتعرف الخزينة الصافية على أنها: ذلك الفائض من رأس المال العامل الوظيفي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية كافة احتياجاتها المالية تكون الخزينة موجبة، أما إذا لم تتمكن المؤسسة من تغطية مختلف احتياجاتها تكون الخزينة سالبة. تحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياج رأس المال العامل الإجمالي

4. شروط التوازن المالي الوظيفي :

لكي يكون توازن مالي حسب المنظور الوظيفي يجب توفر الشروط التالية:

الشرط الأول: رأس المال العامل الوظيفي موجب أي أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة $FRNG > 0$ ، حيث يتحقق ذلك إذ تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة، مع بقاء فائض مالي.

الشرط الثاني: رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال العامل الإجمالية، بمعنى يجب أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

الشرط الثالث: الخزينة الصافية موجب ($TN > 0$)، يعني ذلك أن رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال العامل الإجمالية، كذلك في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية استخدامات الخزينة عن طريق موارد الخزينة.

5. الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي:

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي ما يلي:

- إدماج المؤونات ضمن موارد الدائمة، حيث تعتبر المؤونات من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل؛
- يعتبر هذا التحليل أن مستوى الخزينة عندما تقترب من الصفر تكون المؤسسة في حالة توازن مالي، لكن الواقع يؤكد أن المؤسسات في حاجة أموال أو سيولة كافية للتمتع بالمرونة الكافية؛
- الخزينة حسب التحليل الوظيفي غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها ولا النشاطات المسؤولة على حالة العجز أو الفائض.

مثال تطبيقي رقم 01:

إليك الميزانية المحاسبية لإحدى المؤسسات بتاريخ 31/12/N :

المبالغ	الخصوم	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
5000	رأس المال	200	600	800	الثبتيات المعنوية
1000	الاحتياطات	7000	3000	10000	الثبتيات المادية
600	نتيجة الدورة	3500	500	4000	الثبتيات المالية
320	مؤونات الأخطار والتكاليف	3000	200	3200	المخزونات
8200	ديون مالية	3010	300	3310	العملاء والحسابات الملحقة
1700	الموردون والحسابات الملحقة	270	-	270	مدبنون آخرون
120	دائنون آخرون	20	-	20	البنك والصندوق
60	قروض بنكية جارية				
17000	المجموع	17000	4600	21600	المجموع

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة ؟

2. إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة؟

3. حساب مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة؟

■ رأس المال العامل الوظيفي من أسفل وأعلى الميزانية

■ الاحتياج في رأس المال العامل

■ الخزينة الصافية

4. التأكد من مدى تحقيقها لشروط التوازن المالي.؟

حل المثال التطبيقي رقم 01:

1. إعداد الميزانية الوظيفية:

المبالغ	عناصر الخصوم	المبالغ	عناصر الأصول
19720	<u>الموارد الدائمة</u>	14800	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
5000	رأس المال	800	<u>التشبيات المعنوية</u>
1000	الاحتياطيات	800	التشبيات المعنوية
600	نتيجة الدورة		
4600	الاهتلاكات والمؤونات	10000	<u>التشبيات العينية</u>
320	مؤونات الأخطار والتكاليف	10000	تشبيات مادية
8200	الديون المالية	4000	<u>التشبيات المالية</u>
		4000	تشبيات مالية
1880	<u>الموارد المتداولة</u>	6800	<u>الاستخدامات المتداولة</u>
1700	<u>موارد الاستغلال</u>	6510	<u>استخدامات للاستغلال</u>
1700	الموردون والحسابات الملحقه	3200	المخزونات
		3310	العملاء والحسابات الملحقه
120	<u>موارد خارج الاستغلال</u>	270	<u>استخدامات خارج الاستغلال</u>
120	دائنون آخرون	270	مدينون آخرون
60	<u>خزينة الخصوم</u>	20	<u>خزينة الأصول</u>
60	قروض بنكية جارئة	20	البنك والصندوق
21600	<u>المجموع الكلي للخصوم</u>	21600	<u>المجموع الكلي للأصول</u>

2. اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة:

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%91	19720	الموارد الدائمة (المستقرة)	%68	14.800	الاستخدامات الثابتة (المستقرة)
			%3.7	800	تثبيتات معنوية
			%46.3	10000	تثبيتات عينية - المادية -
			%18.5	4000	تثبيتات مالية
%9	1880	الموارد المتداولة	%32	6800	الاستخدامات المتداولة
%7.87	1700	موارد للاستغلال	%30.1	6510	استخدامات للاستغلال
%0.55	120	موارد خارج الاستغلال	%1.25	270	استخدامات خارج الاستغلال
%0.27	60	موارد الخزينة	%0.09	20	استخدامات الخزينة
%100	.21600	المجموع	%100	.21600	المجموع

■ حساب مؤشرات التوازن المالي الوظيفي والتأكد من مدى تحقيقها لشروط التوازن المالي:

٤٥ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$4920 = 14.800 - 19720$$

٤٦ من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاستخدامات المتداولة - الموارد المتداولة

$$4920 = 1880 - 6800$$

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الوظيفي موجب، بمعنى أن المؤسسة لها هامش أمان يمكنها من تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت فائض في تمويل احتياجاتها.

- احتياج رأس المال العامل الإجمالي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال

$$4810 = 1700 - 6510$$

نلاحظ أن احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال أكبر من الصفر، هذا يشير أن دورة الاستغلال ولدت احتياجات وذلك لأن آجال دوران كل من المخزون والذمم المدينة أقل من آجال دفع الموردين، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى سيولة نقدية.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$150 = 120 - 270$$

توضح قيمة احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال أن الأنشطة الاستثنائية ولدت احتياجا، وذلك لان موارد خارج الاستغلال أقل من استخدامات خارج الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$4960 = 150 + 4810$$

احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي احتياجا، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية إضافية.

الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$40 - = 60 - 20$$

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياج رأس المال العامل الإجمالي

$$40 - = 4960 - 4920$$

توضح قيمة الخزينة الصافية أن المؤسسة لها عجز في السيولة قدره 40 وحدة نقدية وذلك لأن سرعة تحول الاستخدامات إلى سيولة نقدية كانت أقل من سرعة وصول القروض البنكية الجارية.

مثال تطبيقي رقم 02:

إليك الميزانية لإحدى المؤسسات بتاريخ 31/12/N :

المبالغ	الخصوم	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
5000	رأس المال	200	800	1000	التبittات المعنوية
700	الاحتياطيات	6000	1000	7000	التبittات المادية
500	نتيجة الدورة	1500	500	2000	التبittات المالية
900	ديون مالية	800	200	1000	المخزونات
2000	الموردون والحسابات الملحقة	700	100	800	العملاء والحسابات الملحقة
350	دائنون آخرون	200	-	200	مدينون آخرون
100	قروض بنكية جارية	75	-	75	البنك
		75	-	75	الصندوق
9550	المجموع	9550	2600	12150	المجموع

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة ؟ والميزانية الوظيفية المختصرة؟
2. حساب رأس المال العامل الوظيفي من أسفل وأعلى الميزانية
3. تحديد الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية
4. التعليق على الوضعية المالية للشركة

حل المثال التطبيقي رقم 02:

1. إعداد الميزانية الوظيفية:

المبالغ	عناصر الخصوم	المبالغ	عناصر الأصول
9700	<u>الموارد الدائمة</u>	10000	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
5000	رأس المال	1000	<u>التثبيتات المعنوية</u>
700	الاحتياطيات	1000	<u>التثبيتات المعنوية</u>
500	نتيجة الدورة		
2600	الاهتلاكات والمؤونات	7000	<u>التثبيتات العينية</u>
900	الديون المالية	7000	تثبيتات مادية
		2000	<u>التثبيتات المالية</u>
		2000	تثبيتات مالية
2450	<u>الموارد المتداولة</u>	2150	<u>الاستخدامات المتداولة</u>
2000	<u>موارد الاستغلال</u>	1800	<u>استخدامات للاستغلال</u>
2000	الموردون والحسابات الملحقة	1000	المخزونات
		800	العملاء والحسابات الملحقة
350	<u>موارد خارج الاستغلال</u>	200	<u>استخدامات خارج الاستغلال</u>
350	دائنون آخرون	200	مدينون آخرون
100	<u>خزينة الخصوم</u>	150	<u>خزينة الأصول</u>
100	قروض بنكية جارية	75	البنك
		75	الصندوق
12150	<u>المجموع الكلي للخصوم</u>	12150	<u>المجموع الكلي للأصول</u>

2. اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة:

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة	10.000	%0.82	الموارد الدائمة	9700	%0.79
تثبيتات معنوية	1000	%0.08			
تثبيتات عينية - المادية -	7000	%0.57			
تثبيتات مالية	2000	%0.16			
الاستخدامات المتداولة	2150	%0.17	الموارد المتداولة	2450	%0.20
استخدامات للاستغلال	1800	%0.14	موارد للاستغلال	2000	%0.16
استخدامات خارج الاستغلال	200	%0.016	موارد خارج الاستغلال	350	%0.028
استخدامات الخزينة	150	%0.012	موارد الخزينة	100	%0.008
المجموع	12.150	%100	المجموع	12.150	%100

حساب مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة والتأكد من مدى تحقيقها لشروط التوازن المالي:

- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$300 - = 10.000 - 9700$$

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاستخدامات المتداولة - الموارد المتداولة

$$300 - = 2450 - 2150$$

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الوظيفي سالبة، بمعنى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز في تمويل احتياجاتها وهي بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية هذا العجز.

- احتياج رأس المال العامل الإجمالي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول جارية للاستغلال - خصوم جارية للاستغلال

$$200 - = 2000 - 1800$$

نلاحظ أن احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال أقل من الصفر، هذا يشير أن دورة الاستغلال لم تولد احتياجات وذلك لأن آجال دوران كل من المخزون والذمم المدينة أسرع من آجال دفع الموردون، وبالتالي المؤسسة ليست بحاجة إلى سيولة نقدية.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول جارية خارج الاستغلال - خصوم جارية خارج الاستغلال

$$150 - = 350 - 200$$

توضح قيمة احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال أن الأنشطة الاستثنائية لم تولد احتياجا، وذلك لان موارد خارج الاستغلال أكبر من استخدامات خارج الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$350 - = 150 - 200 - =$$

لم تولد احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي احتياجا، وبالتالي المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد مالية إضافية.

- الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$50 = 100 - 150 =$$

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياج رأس المال العامل الإجمالي

$$50 = 350 + 300 - =$$

توضح قيمة الخزينة الصافية أن المؤسسة حققت فائض في السيولة قدره 50 وحدة نقدية وذلك لأن سرعة تحول الاستخدامات إلى سيولة نقدية كانت أكبر من سرعة وصول القروض البنكية الجارية.

٤٥ تطبيقات حول الميزانية الوظيفية:

التطبيق الأول:

إليك الميزانية الوظيفية المختصرة لإحدى المؤسسات بتاريخ 2021/12/31:

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة	734.500	%57.34	الموارد الدائمة	1034500	%80.76
			رؤوس الأموال الخاصة	894500	%69.83
			الديون المالية	140000	%10.93
الاستخدامات المتداولة	546.500	%42.66	الموارد المتداولة	246500	%19.23
استخدامات للاستغلال	526000	%41.06	موارد للاستغلال	130500	%10.18
استخدامات خارج الاستغلال	16000	%1.25	موارد خارج الاستغلال	85000	%6.63
استخدامات الخزينة	4500	%0.35	موارد الخزينة	31000	%2.42
المجموع	1.281.000	%100	المجموع	1.281.000	%100

المطلوب:

1. أحسب ما يلي:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي؟
- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال؟ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال؟
- احتياجات رأس المال العامل الإجمالي؟
- الخزينة الصافية؟

2. حساب مختلف النسب المالية؟ مع التعليق على النتائج

التطبيق الثاني:

إليك الميزانية الوظيفية المختصرة لإحدى المؤسسات بتاريخ 2016/12/31:

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة (المستقرة)	660.000	%	الموارد الدائمة	%
			الموارد الخاصة	%
			الديون المالية	%
الاستخدامات المتداولة	%	الموارد المتداولة	%
استخدامات للاستغلال	%	موارد للاستغلال	160.000	%
استخدامات خارج الاستغلال	100.000	%	موارد خارج الاستغلال	%
خزينة الأصول	%	خزينة الخصوم	70.000	%
المجموع	%100	المجموع	1.281.000	%100

معلومات إضافية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = 70.000 دج

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = 60.000 دج

الخزينة الصافية سالبة بقيمة 20.000 دج ، الموارد الخاصة 9 مرات خزينة الأصول

المطلوب:

1. إتمام الميزانية الوظيفية المختصرة؟
2. حساب رأس المال العامل الإجمالي من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية؟ مع التعليق
3. أحسب احتياجات رأس المال العامل الإجمالي؟

التطبيق الثالث:

لتكن لدينا الميزانية الوظيفية التالية والخاصة بإحدى المؤسسات الاقتصادية

المبالغ	الخصوم	مبالغ صافية	الاهت والمؤو	مبالغ إجمالية	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة				التشبيات المادية
114000	رأس المال الخاص	5000	/	5000	أراضي
10000	فرق إعادة التقييم	84000	41000	125000	مباني
101500	الاحتياطات	63500	4000	67500	قيم ثابتة مادية أخرى
155000	رأس المال غير المطلوب	20500	134000	154500	قيم ثابتة في شكل امتياز
5000	الترحيل من جديد	10000	/	10000	قيم ثابتة جاري إنجازها
157000	نتيجة السنة المالية				التشبيات المالية
542500	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	33000	/	33000	سندات الفروع المنتسبة
	الخصوم غير المتداولة	89000	/	89000	الحسابات الدائنة الملحقة
73000	مؤونات أعباء والخصوم غير جاري	7000	/	7000	القيم المالية الأخرى
283000	الاقتراضات والديون المماثلة	357000	179000	536000	مجموع الأصول الثابتة
356000	مجموع الخصوم غير المتداولة				الأصول المتداولة
	الخصوم المتداولة				المخزونات
148000	الاقتراضات والديون المماثلة	229000	/	229000	المواد الأولية واللوازم
961000	الموردون والحسابات الملحقة	532000	/	532000	سلع قيد الإنتاج
36000	هيئات اجتماعية وحسابات ملحقة	124000	/	124000	مخزونات المنتجات
233500	الدولة والجماعات المحلية				حسابات الغير
58000	ديون أخرى	229000	127000	783000	الزبائن
2000	المساهمات البنكية الجارية	77000	/	77000	أوراق القبض
1438500	مجموع الخصوم المتداولة	6000	/	6000	الأعباء المعايبة سلفا
		65000	/	65000	مدينون آخرون
					الأصول المالية المتداولة
		291000	/	291000	المتاحات
		198000	127000	2107000	مج الأصول المتداولة
2337000	المجموع العام للخصوم	2337000	306000	2643000	المجموع العام للأصول

المطلوب:

- إعداد الميزانية الوظيفية
- حساب رأس المال العامل الوظيفي من أسفل وأعلى الميزانية
- تحديد الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية
- التعليق على الوضعية المالية للشركة

التطبيق الرابع:

أعطيت لك المعلومات التالية المتعلقة بتحليل ميزانية وظيفية لمؤسسة اقتصادية بتاريخ 2022/12/31
 $RD/ES = 0.6$, $FRng = -1200$, $ECex/\Sigma E = 30\%$, $EChex/\Sigma E = 20\%$, $RCex/\Sigma R = 40\%$,
 $RChex/\Sigma R = 35\%$, $TN = 800$

حيث أن:

RD : الموارد الدائمة،

ES : الاستخدامات المستقرة،

FRng : رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي)

ECex : الاستخدامات المتداولة للاستغلال

EChex : الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال

RCex : الموارد المتداولة للاستغلال،

RChex : الموارد المتداولة خارج الاستغلال

TN : الخزينة الصافية

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة؟
2. تحليل مؤشرات التوازن المالي؟
3. بصفتك مسير مالي لهذه المؤسسة قدم تقريراً تشرح فيه الوضعية المالية للمؤسسة؟

المحور السابع: دراسة وتحليل حسابات النتائج

تمهيد:

يعتبر جدول حساب النتيجة ملخصا للإيرادات والأعباء الناتجة عن النشاط أو العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة المالية علما أن الإيرادات والأعباء تختلف وتتنوع باختلاف وتنوع النشاط، وقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريًا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء و الإنتاج الإجمالي أو المباع. لذلك ستصعب دراستنا في هذا الإطار على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

1. تعريف حساب النتائج

يعتبر حساب النتائج من الوثائق الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من كونه يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل كما يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية، والتأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بوضوح النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

2. عرض حساب النتائج

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

١) حسابات النتائج حسب الطبيعة.

٢) حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1.2 حساب النتائج حسب الطبيعة:

يقدم لنا جدول حساب النتائج تحليلاً للأعباء حسب طبيعتها ويسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، حيث يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء التي يتم تصنيفها وعرضها حسب طبيعتها، ويبين لنا الشكل الموالي نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة.

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج الثابت إعانات الاستغلال		XXX XXX XXX XXX		
1. إنتاج السنة المالية		XXX		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	XXX XXX			
2. استهلاك السنة المالية	XXX			
3. القيمة المضافة للاستغلال (2-1=3)		XXX		
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	XXX XXX			
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال		XXX		
الإيرادات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات للاهتلاكات و المؤونات استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	XXX XXX XXX	XXX		
5. النتيجة العملية		XXX		
الإيرادات المالية الأعباء المالية	XXX			
6. النتيجة المالية		XXX		
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5=7)				
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية مجموع إيرادات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية	XXX XXX XXX XXX	XXX		
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XXX		
العناصر غير العادية (الإيرادات) العناصر غير العادية (الأعباء)	XXX XXX			
9. النتيجة الغير العادية		XXX		
10. النتيجة الصافية للسنة المالية		XXX		
حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية				
11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج		XXX		

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة مع أرقام الحسابات

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة السابقة N-1	الدورة
70	رقم الأعمال		X			
72	التغير في المخزون		X			
73	الإنتاج المثبت		X			
74	إعانات الاستغلال		X			
	إنتاج السنة المالية -1-		XX			
60	المشتريات المستهلكة	X				
61 و 62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	X				
	استهلاك السنة المالية -2-	XX				
	القيمة المضافة للاستغلال (3 = 1 - 2)		XX			
63	أعباء المستخدمين	X				
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	X				
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال -4-		XX			
75	الإيرادات العملياتية الأخرى		X			
65	الأعباء العملياتية الأخرى	X				
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	X				
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		X			
	النتيجة العملياتية -5-		XX			
76	الإيرادات المالية		X			
66	الأعباء المالية	X				
	النتيجة المالية -6-		XX			
	النتيجة العادية قبل الضريبة (7 = 5 + 6)		XX			
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X				
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X				
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		X			
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	X				
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية -8-		XX			
77	العناصر غير العادية - الإيرادات		X			
67	العناصر غير العادية - الأعباء	X				
	النتيجة غير العادية -9-		XX			
	النتيجة الصافية للسنة المالية -10- ¹		XX			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19

■ تحليل عناصر حساب النتائج حسب الطبيعة:

أولاً: بالنسبة للإيرادات:

رقم الأعمال: عبارة عن الإيراد المتأتي من الأنشطة الأساسية للمؤسسة، حيث يتشكل نتيجة للعلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الأساسية للإيرادات لذلك فهو يقيس حجم النشاط في الدورة ووزنها في السوق، وتختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط لذلك يتفرع إلى: رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي . أما إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطاً متنوعاً فيتم حساب رقم الأعمال عن طريق العلاقة التالية :

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

التغير في المخزون: يتم تسجيل في هذا الحساب كل التغيرات في الإنتاج المخزون والتغيرات في مخزون السلع ويتناولها الحساب 72 بحيث يمثل فرق إنتاج المخزون الإجمالي ويمكن أن يكون الرصيد لدينا أو دائناً وذلك حسب حركة المخزون من الإنتاج.

الإنتاج المثبت: يتناولها ح/ 73 ، بحيث يتم جعل هذا الحساب دائناً بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من قبل المؤسسة ويتم تسجيلها ضمن الأصول غير المتداولة، ويمكن جعل هذا الحساب دائناً بقيمة المصاريف الملحقه كالنقل والتركيب ... الخ .

الإنتاج المثبت عبارة عن تفعيل للاستثمارات ذات الطابع المادي أو المعنوي المنجزة من طرف المؤسسة. و هذا سيؤدي بصورة اصطناعية إلى الرفع من قيمة المخزونات عن طريق تثبيت الأعباء مما يؤدي إلى تضخيم الربح. و هذا ما يدفع المحلل المالي إلى توخي الحيطه عند دراسة مثل هذه الحالات و خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تنتج بصفة كثيفة التثبيتات المعنوية و ذلك لصعوبة تحديد التكاليف الحقيقية لها باعتبار أن الأعباء غير المفوترة لا يمكن تحديدها بسهولة.

إعانات الاستغلال: يبين لنا مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، ويجعل هذا الحساب دائناً بقيمة الإعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة لدينا ويتناولها الحساب رقم 74 .

الإيرادات العملياتية الأخرى: تتمثل هذه الإيرادات في مختلف الإيرادات الناتجة والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة ويتناولها الحساب رقم 75 بحيث يتم جعل هذا الحساب دائناً بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، ويضم هذا الحساب كل من الحسابات التالية : ح/ 751 ، ح/ 752 ، ح/ 753 ، ح/ 754 ، ح/ 755 ، ح/ 756 ، ح/ 758

الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات: وهي الإيرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقاً، ويتناولها الحساب 78 ويجعل دائناً .

العناصر غير العادية - الإيرادات: وهي الإيرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة ويتناولها الحساب ح/ 77 .

الإيرادات المالية: وهي الإيرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة ويتناولها الحساب 76 ويجعل دائناً ويضم الحسابات التالية: ح 761 ، ح 762 ، ح 767 ، ح 766 ، ح 762 ، ح 768

ثانياً بالنسبة للأعباء: يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وتكون أرصدة حسابات الأعباء عادة مدينة لأنها تعكس لنا انخفاض الأصول أو ظهور للخصوم.

المشتريات المستهلكة: وتتمثل في مشتريات البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات، الأخرى المستهلكة ويتناولها الحساب 60 .

الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى: يسجل في هذا الحساب مصاريف الإيجار والإصلاحات ومصاريف التأمين والأبحاث والدراسات بحيث تعتبر كلها مصاريف متعلقة بالخدمات الخارجية وتسجل في الجانب المدين ويتناولها الحساب 61 .

أما الاستهلاكات الأخرى فتضم ضمن حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة ومصاريف الإشهار ومصاريف التنقلات والاستقبال ومصاريف خدمات البنوك والبريد بحيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف ويتناولها الحساب 62

أعباء المستخدمين: يتمثل هذا الحساب في المصاريف المتعلقة بالأجور وتضم الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور والمكافآت حسب طبيعتها تسجل في الحساب 63 " أعباء أخرى للمستخدمين " .

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة: يتكون هذا الحساب من الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية إضافة إلى المدفوعات الي لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، ويتناولها الحساب 64

الأعباء العملية الأخرى: ح 65 يضم هذا الحساب المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والمراكات التجارية ويضم الحسابات التالية: ح/ 651 ، ح/ 652 ، ح/ 651 ، ح/ 656 ، ح/ 652

مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا ويتناولها الحساب 68

الأعباء المالية: يتمثل هذا الحساب في أعباء الفوائد ونقص القيمة المتعلق بحقوق سندات المساهمة والحسابات التالية : ح 667 ، ح 666 ، ح 662 ، ح 668

الضرائب على النتائج وما يماثلها: يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل هذا الحساب مدينا لها، ويتناولها الحساب 69

العناصر غير العادية - الأعباء: ح 67 وهي المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية أي الأعباء الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو حالات نزع الملكية، ويتناولها الحساب 67

2.2 حساب النتائج حسب الوظيفة:

يقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.

لا يوجد هناك شكل موحد لهذا الجدول حيث يمكن لكل مؤسسة إعداد الجدول حسب الوظائف التي تقوم بها وعلى سبيل المثال فقد قدم نظام SCF النظام المالي المحاسبي نموذج مقترح غير ملزم للمؤسسات حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للعدد 19 يكون على النحو التالي:

حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			الأعباء حسب طبيعتها:
			✓ مصاريف المستخدمين
			✓ مخصصات الاهتلاكات
			✓ أعباء حسب طبيعتها أخرى
			الإيرادات مالية
			الأعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (*)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (*)
			منها حصة ذوي الأقلية (*)
			حصة المجمع (*)

(*) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19

■ تحليل عناصر حساب النتائج حسب الوظيفة:

هامش الربح الإجمالي: وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحصر المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.²²

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات

تتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي فمن جهة يقيس قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء) فكلما اتسع هامش الربح الإجمالي كلما دل ذلك عن قدرة المؤسسة التفاوضية سواء مع المورد بتخفيضه أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع، ويستخدم أيضا في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

النتيجة التشغيلية: يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارستها لنشاطها الرئيسي. يتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات التشغيلية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء التشغيلية الأخرى

النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتوجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء

الإدارية - الأعباء التشغيلية الأخرى

- **التكاليف التجارية:** هي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة مثل مصاريف الإعلان و الدعاية، رواتب رجال البيع.

- **الأعباء الإدارية:** هي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة.

²² مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، (2011)، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للطبع، الأردن، ص30

المحور الثامن: دراسة و تحليل المردودية

تمهيد:

إن الهدف الأساسي الذي تصبو لتحقيقه أي مؤسسة اقتصادية هو الاستمرارية والبقاء في السوق، سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة، متوسطة أو صغيرة. ولبلوغ هذه الغاية عليها أن تقوم بمجموعة من الإجراءات واستعمال العديد من الوسائل من بين هذه الوسائل هي كيفية اختيار طرق التمويل المناسبة وتحديد البديل الأحسن للتمويل، أي المقارنة بين البديل من خلال العائد، التكلفة، والمخاطر الناتجة عنه.

تعتبر مسألة التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المسير المالي، حيث يتوجب عليه تأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسة. بينما تركز الوظيفة التقليدية للمسير المالي على البحث عن الأموال لضمان استمرار النشاط، فإن النظرية الحديثة تُعنى بكيفية الحصول على هذه الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتفادي المخاطر والخسائر المحتملة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق أعلى مردودية ممكنة للمؤسسة.

1. مفهوم المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها²³. أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية مستمرة، كما تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها.²⁴ وتعرف المردودية بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي".²⁵

وتُعرف المردودية بأنها الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الداخلية والخارجية للمؤسسة، حيث تعكس العلاقة بين قدرة تحقيق النتائج وحجم التكاليف للأموال المستثمرة. وترتبط المردودية بدقة المعلومات المستقبلية المتعلقة بالسياسات الفنية في التمويل والإنتاج والتسويق، وعند الحديث عن مردودية النشاط فإننا نقصد بذلك مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية مقارنةً بالأهداف المحددة، مما يساعد على الوفاء بالتزامات المزيج المالي للمؤسسة. وبالتالي، يُمكن استنتاج الأسباب التي أدت إلى تغيرات في الربح بناءً على نوعية المنتجات المباعة ودراسة المردودية عبر أساليب متعددة تشمل تحليل أسعار البيع وهامش الربح في السوق التنافسية. كما تُعبر المردودية عن القدرة على تحقيق الأرباح باستمرار ضمن نطاق نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة.

²³ مليكة زغيب، مولود بوشنقىر، (2010)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، ص 67

²⁴ Alain Burlaud, Michèle Mollet, (2011), Finance d'entreprise, 4ème édition, Foucher, Paris, P156.

²⁵ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006)، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 267

2. أهداف المردودية:

للمردودية مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها، مع الأخذ بالحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛
- تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له؛
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛
- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية.

3. أنواع المردودية:

نسب المردودية هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة القرارات المالية المتخذة وقدرتها على تحقيق الربح من خلال كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، تهتم بما كذلك البنوك كضمان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات وخدمات الديون في تاريخ الاستحقاق وهناك ثلاثة أنواع رئيسية، كما هي موضحة فيما يلي:

1.3 المردودية التجارية:

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية. تبين نسبة المردودية حصة النتيجة لمجموع نشاط المؤسسة، وهو مؤشر يبين قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومدى علاقتها بالنسبة للمنافسة، وأن الهامش الكافي يسمح للمؤسسة بتدعيم مسار مبيعاتها (ويسمح بتحديد الإستراتيجية التجارية للمؤسسة).

ويطلق عليها اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم، ذو قيمة حول فعالية، وكفاءة النشاط التجاري والصناعي للمؤسسة.²⁶

و تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال السنوي الصافي}$$

²⁶ السعيد فرحات ، (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لنشر والتوزيع ، السعودية.

2.3 المردودية الاقتصادية *Rentabilité Economique*:

تقيس المردودية الاقتصادية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية²⁷، تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة فهي تقيس مدى مساهمة النتيجة الصافية في تمويل الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

3.3 المردودية المالية *Rentabilité Financier*:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. كذلك في إطار السوق، على المؤسسة الاقتصادية تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض عن المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس المال المؤسسة. تعرف المردودية المالية (مردودية للأموال الخاصة) على أنها: العائد الذي يتحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية يستثمرون فيها، بمعنى قدرة المؤسسة على تعويض المساهمون، سواء في شكل أرباح موزعة أو في شكل احتياطات.

كما تعرف المردودية المالية بأنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح عن طريق الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، تحقيق هذه الأرباح يتوقف على مستوى مكافأة الأموال المستثمرة من جهة و على قدرة المؤسسة على توفير الأموال الضرورية لضمان استمراريتها و نموها من جهة أخرى و تقاس المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة و الأموال الخاصة²⁸، ويمكن حساب المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$$

²⁷ مليكاوي مولود، (2018)، الإستراتيجية والتسيير المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 176

²⁸ Conso, Pierre, Hemici, Farouk, (2002), Gestion financière de l'entreprise, 10ème édition, Dunod, Paris, p 279.

مثال تطبيقي رقم 01:

لديك المعومات التالية المتعلقة بنشاط مؤسسة تجارية خلال سنة 2020:

المبالغ	البيان
280000	المبيعات من البضائع
106000	المشتريات المستهلكة
24000	الخدمات الخارجية
20000	أعباء المستخدمين
25000	الضرائب و الرسوم
11500	الاعباء المالية
10000	مخصصات الاهتلاكات
24000	المنتوجات العملية الأخرى
32000	المنتوجات المالية
13000	الاعباء العملية الأخرى

المطلوب:

- إعداد جدول حسابات النتائج علما أن معدل الضرائب على الأرباح 26 % ؟
- حساب المردودية التجارية، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية علما أن رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة تقدر بـ 600.000 الخصوم غير الجارية تقدر بـ 150.000 و الخصوم الجارية تقدر بـ 300.000؟

حل المثال التطبيقي رقم 01:

1 . إعداد جدول حسابات النتائج:

رقم الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
70	رقم الأعمال		280000
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع		
73	الإنتاج الثابت		
74	إعانات الاستغلال		
	1. إنتاج السنة المالية		280000
60	المشتريات المستهلكة	106000	
61-62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	24000	
	2. استهلاك السنة المالية	130000	
	3. القيمة المضافة للاستغلال (3=1-2)		150000
63	أعباء المستخدمين	20000	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	25000	
	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4=3-63ح-64ح)		105000
75	الإيرادات العملية الأخرى		24000
65	الأعباء العملية الأخرى	13000	
68	مخصصات للاهتلاكات و المؤونات	10000	
78	استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		0
	5. النتيجة العملية (5=4+75ح-65ح-68ح+78ح)		106000
76	الإيرادات المالية		32000
66	الأعباء المالية	11500	
	6. النتيجة المالية (6=76ح-66ح)		20500
	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (7=5+6)		126500
695-698	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	32890	
692-693	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	0	
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		0

	0	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
93610		8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
0		العناصر غير العادية (الإيرادات)	77
	0	العناصر غير العادية (الأعباء)	67
0		9. النتيجة الغير العادية	
93610		10. النتيجة الصافية للسنة المالية (9+8=10)	
/		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية	
/		11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج	

نسبة المردودية التجارية: (المبيعات) هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي الصافي

$$33.43\% = 280000 / 93610 =$$

يقدر الربح الصافي المحقق من المبيعات 33.43%

نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس مدى مساهمة النتيجة الصافية في تمويل الأصول.

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

$$8.91\% = 1050000 / 93610 =$$

النتيجة الصافية تساهم بـ 8.91% في تمويل الأصول

نسبة المردودية المالية: مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

$$15.60\% = 600000 / 93610 =$$

النتيجة الصافية تمول رؤوس الأموال الخاصة بـ 15.60%

مثال تطبيقي رقم 02:

لديك المعومات التالية المتعلقة بنشاط مؤسسة A : خلال سنة 2022

المبالغ	البيان
76000	المواد و اللوازم المستهلكة
430000	المبيعات من المنتوجات تامة الصنع
130000	تغير المخزونات من المنتجات
55000	أعباء المستخدمين
31000	الايجازات "الخدمات الخارجية"
25000	الضرائب و الرسوم
13000	مصاريف البريد و الاتصالات
6700	الأعباء المالية
13000	مخصصات الاهتلاكات
41000	المنتوجات العملية الأخرى
46000	المنتوجات المالية
9000	الاعباء العملية الأخرى

المطلوب:

- إعداد جدول حسابات النتائج علما أن معدل الضرائب على الأرباح 25 % ؟
- حساب المردودية التجارية، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية علما أن رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة تقدر بـ 1400.000 الخصوم غير الجارية تقدر بـ 300.000 و الخصوم الجارية تقدر بـ 300.000؟

حل مثال تطبيقي رقم 02:

1 . إعداد جدول حسابات النتائج:

رقم الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
71	رقم الأعمال		430000
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع		130000
73	الإنتاج الثابت		0
74	إعانات الاستغلال		0
	1. إنتاج السنة المالية		560000
601	المشتريات المستهلكة من المواد واللوازم	76000	
61- 62	الخدمات الخارجية ومصاريف البريد والاتصالات (44000)	13000+31000	
	2. استهلاك السنة المالية	120000	
	3. القيمة المضافة للاستغلال (3=1-2)		440000
63	أعباء المستخدمين	55000	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	25000	
	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4=3-ح63 - ح64)		360000
75	الإيرادات العملية الأخرى		41000
65	الأعباء العملية الأخرى	9000	
68	مخصصات للاهتلاكات و المؤونات	13000	
78	استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		0
	5. النتيجة العملية (5=4+ح75 - ح65 - ح68+ح78)		379000
76	الإيرادات المالية		46000
66	الأعباء المالية	6700	
	6. النتيجة المالية (6=ح76 - ح66)		39300
	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (7=5+6)		418300
695 - 698	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	104575	
692 - 693	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	0	

0		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
	0	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
313725		8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
0		العناصر غير العادية (الإيرادات)	77
	0	العناصر غير العادية (الأعباء)	67
0		9. النتيجة الغير العادية	
313725		10. النتيجة الصافية للسنة المالية (9+8=10)	
/		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية	
/		11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج	

المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي الصافي

$$72.95\% = 430000 / 313725 =$$

يقدر الربح الصافي المحقق من المبيعات 72.95 %

نسبة المردودية الاقتصادية : تقيس مدى مساهمة النتيجة الصافية في تمويل الأصول.

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

$$15.68\% = 200000 / 313725 =$$

النتيجة الصافية تساهم بـ 15.68 % في تمويل الأصول

نسبة المردودية المالية مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

$$22.40\% = 140000 / 313725 =$$

النتيجة الصافية تمول رؤوس الأموال الخاصة بـ 22.40 %

مثال تطبيقي رقم 03:

لديك المعومات التالية المتعلقة بنشاط مؤسسة تجارية خلال سنة 2023:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
3125	الاعباء المالية	144125	رقم الأعمال
19200	مخصصات الاهتلاكات	80250	المشتريات المستهلكة
15000	الإيرادات العملياتية الأخرى	17500	إنتاج المثبت
18750	إيرادات مالية	60875	أعباء المستخدمين
3125	الاعباء العملياتية الأخرى	6250	إعانات الاستغلال
12625	خدمات خارجية	17125	الضرائب و الرسوم
11250	إيرادات غير عادية	15000	التغير في المخزون
10125	أعباء غير عادية	00	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية

معلومات إضافية:

رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة تقدر بـ 250.000 الخصوم غير الجارية تقدر بـ 80.000 و الخصوم الجارية تقدر بـ 120.000؟

المطلوب:

1. إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة علما أن معدل الضرائب على النتيجة العادية 30 % ؟
2. حساب المردودية التجارية، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية؟

حل مثال تطبيقي رقم 03:

إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

رقم الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
70	رقم الأعمال		144125
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع		15000
73	الإنتاج الثابت		17500
74	إعانات الاستغلال		6250
	1. إنتاج السنة المالية		182875
60	المشتريات المستهلكة	80250	
61-62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	12625	
	2. استهلاك السنة المالية	92875	
	3. القيمة المضافة للاستغلال (3=1-2)		90000
63	أعباء المستخدمين	60875	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	17125	
	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4=3-63ح-64ح)		12000
75	الإيرادات العملية الأخرى		15000
65	الأعباء العملية الأخرى	3125	
68	مخصصات للاهتلاكات و المؤونات	19200	
78	استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		0
	5. النتيجة العملية (5=4+75ح-65ح-68ح+78ح)		4675
76	الإيرادات المالية		18750
66	الأعباء المالية	3125	
	6. النتيجة المالية (6=76ح-66ح)		15625
	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (7=5+6)		20300
695-698	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	6090	
692-693	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	0	
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		0

	0	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
14210		8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
11250		العناصر غير العادية (الإيرادات)	77
	10125	العناصر غير العادية (الأعباء)	67
1125		9. النتيجة الغير العادية	
15335		10. النتيجة الصافية للسنة المالية (9+8=10)	
/		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية	
/		11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج	

المردودية التجارية: (المبيعات) هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي الصافي

$$10.64\% = 144125 / 15335 =$$

يقدر الربح الصافي المحقق من المبيعات 10.64 %

نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس مدى مساهمة النتيجة الصافية في تمويل الأصول.

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

$$3.4\% = 450000 / 15335 =$$

النتيجة الصافية تساهم بـ 3.4 % في تمويل الأصول

نسبة المردودية المالية: مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

$$6.13\% = 250000 / 15335 =$$

النتيجة الصافية تمول رؤوس الأموال الخاصة بـ 6.13 %

٤٧ تطبيقات حول جدول حسابات النتائج:

التطبيق الأول: إليك معطيات التالية لإحدى المؤسسات:

سعر بيع الوحدة 100 دج.

عدد الوحدات المنتجة 9000 وحدة.

عدد الوحدات المباعة 8000 وحدة.

يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 40 دج من المواد الأولية

يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 30 دج من مصاريف المستخدمين.

يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 20 دج من ضرائب والرسوم.

$$\text{ح} / 75 = 80.000 \text{ دج}$$

$$\text{ح} / 78 = 15.000 \text{ دج}$$

$$\text{ح} / 65 + \text{ح} / 68 = 90.000 \text{ دج}$$

$$\text{ح} / 76 = 12.000 \text{ دج}$$

$$\text{ح} / 66 = 10.000 \text{ دج}$$

الضرائب على الأرباح 19%

المطلوب:

■ إعداد جدول حسابات النتائج؟

التطبيق الثاني:

لتكن معطيات السنة الأولى من نشاط مؤسسة كالتالي:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
5000	التكاليف الخارجية للاستغلال	165000	القيمة الإجمالية للإنتاج
43000	مخزون نهاية السنة من المنتج التام	51000	مشتريات المواد الأولية
15000	مخزون نهاية السنة من المواد الأولية	90000	فاتورة حيازة الاستثمارات
12400	قروض بنكية تستحق في 5 سنوات	916	المصاريف الشهرية للمستخدمين
122	إيرادات مالية	140	الأعباء على الأجور شهريا

إذا علمت أن:

- معدل اهتلاك الاستثمارات هو 5% سنويا.
- حصلت على إعانات للاستغلال تقدر ب 10000 سنويا.
- تدفع القروض البنكية بأقساط متساوية وقد سددت المؤسسة القسط السنوي مع الفائدة على القروض التي معدلها 6% وكذا الضرائب على الأرباح التي معدلها 19%

المطلوب:

- إعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة؟

التطبيق الثالث:

ليكن لديك المعومات التالية المتعلقة بنشاط مؤسسة تجارية خلال سنة 2022:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
25676	المصاريف المالية	720000	رقم الأعمال
71430	مخصصات الاهتلاكات	320000	المشتريات المستهلكة
00	الإيرادات العملية الأخرى	00	إنتاج المثبت
00	إيرادات مالية	60000	مصاريف المستخدمين
5209	الضرائب على الأرباح	45340	أجور إدارية وتجارية
112850	الأعباء العملية الأخرى	00	إعانات الاستغلال
99875	خدمات خارجية	12000	الضرائب و الرسوم
00	إيرادات غير عادية	44000	التغير في المخزون
1200	أعباء غير عادية	5100	الضرائب المؤجلة

المطلوب:

- إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؟
- حساب المردودية التجارية، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية علما أن رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة تقدر بـ 400.000 الخصوم غير الجارية تقدر بـ 220.000 و الخصوم الجارية تقدر بـ 180.000؟

المحور التاسع: الرفع المالي (الرافعة المالية والرافعة التشغيلية)

تمهيد:

من الموضوعات المهمة التي يهتم بها التسيير المالي وتُستخدم في تقييم الأداء هي عملية تحليل الرفع في مؤسسات الأعمال. يتم تقييم الأداء من خلال تغطية ثلاثة مجالات أساسية للرفع، وهي الرفع التشغيلي والرفع المالي والرفع الكلي. يُعتبر تحليل فعالية العمل وتحديد درجة الرافعة أحد الاستخدامات الأساسية لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح.

1. الرافعة:

تشير الرافعة إلى الحالة المثلى التي يسعى المشروع لتحقيقها لضمان أكبر قدر من الثبات والاستقرار في عنصر التكلفة، مما يساهم في تعزيز مستويات الأداء المختلفة في النشاط، حيث تلعب الرافعة دورًا مهمًا في قياس سلوك المتغيرات المتداخلة، حيث تقيّم العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ومعنى آخر، تعتمد قيمة أي متغير على قيمة المتغير الآخر، مما يستدعي ضرورة فهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على بعضها البعض. يجب أن يكون كل متغير قادرًا على تحديد مدى اعتماد المتغير الآخر عليه، مما يتيح للمؤسسة اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على تحليل دقيق لهذه العلاقات، وبالتالي تحسين الكفاءة التشغيلية والربحية.

وتعني كلمة الرافعة في علم الطبيعة أو الفيزياء استخدام أداة صغيرة لرفع الأشياء الثقيلة نسبيًا، أما في علم الإدارة المالية، فإن مفهوم الرافعة يُشير إلى استخدام التكاليف الثابتة أو الديون بهدف زيادة العائد المتوقع على الاستثمار. هذا يعني أن الشركات يمكن أن تستفيد من الاقتراض أو استثمار الأموال في مشاريع ذات عوائد مرتفعة، حيث تتيح لها تكاليف الثابتة زيادة الأرباح المحتملة مقارنة بالتكاليف المتغيرة. ومع ذلك، فإن استخدام الرافعة المالية ينطوي أيضًا على مخاطر، إذ يمكن أن تؤدي زيادة الديون إلى خسائر أكبر في حال لم تحقق المشاريع العوائد المتوقعة بالتالي، يجب على المديرين الماليين تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد عند اتخاذ قرارات تتعلق باستخدام الرافعة. ويغطي مفهوم الرافعة ثلاث مجالات أساسية هي الرافعة المالية، الرافعة التشغيلية، الرافعة المشتركة أو الكلية.

2. مفهوم الرافعة المالية:

يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها عبارة " عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالقروض لتمويل جزء من الأصول ويترتب عن هذا النوع من التمويل أعباء مالية لا بد من أدائها من اجل استحقاقها.

ويتمثل الرفع المالي في اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم، حيث أن الأموال الدائمة في المؤسسة تتكون من أموال المساهمين والقروض طويلة الأجل فإذا كان أصحاب القروض يتلقون معدل الثابت نسبيا على توظيف أموالهم، فإن حملة الأسهم لا يتلقون أرباح إلا إذا تحققت فعلا يزيد إيرادهم بزيادة تلك الأرباح، ولكون تكلفة التمويل من القروض طويلة الأجل هي في العادة أقل من تكلفة التمويل من الأسهم فإذا كانت ظروف التسويق رائجة وعلى استعداد لتقبل المزيد من المبيعات، زادت حاجة المؤسسة إلى تمويل دائم جديد لذلك تزيد المؤسسة من الأموال الدائمة برفع مقدار القروض طويلة الأجل للاستفادة من فرصة الربح الجديدة، فالأرباح سوف ترتفع ما دام ارتفاع الإيرادات من المبيعات هو أكبر من ارتفاع عبئ الفوائد على القروض مع باقي الأعباء، تسمى هذه العملية بالمتاجرة بأموال المساهمين.²⁹

3. مميزات وسلبيات الرفع المالي:

قد يحقق الرفع المالي أو كما يسميه البعض المتاجرة على الملكية إذا تم في ظل عائد على الموجودات أعلى من كلفة الاقتراض مميزات كما قد يحقق بعض السلبيات إذا تم في ظل عائد على الموجودات أقل من كلفة الاقتراض ويمكن تلخيصه في النقاط التالية :

المميزات وتتمثل في:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.
- المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة.
- عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة عدا ما يدفع على شكل فوائد للمقرضين.
- الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.
- في فترات التضخم يتم اقتراض الأموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.
- الاقتراض بحكمه يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر في حاجة إليه دائما خاصة عندما تحتاج إلى مزيد من الاقتراض.

لكن إذا لم يتم التعامل مع الرفع المالي بحكمة وحرص شديد فإنها تؤثر سلبًا على نتيجة الأعمال، وذلك من خلال ما يلي³⁰:

²⁹ مبارك لسوس،(2004)، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمنلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص163

³⁰ ناصر دادي عدون،(1990)، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، دار المحمدية، ص 123

- انخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردود الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.
- احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على المؤسسة.
- احتمال اقتراض أموال ذات قوة شرائية متدنية و إعادتها بأموال ذات قوة شرائية مرتفعة.
- قد يؤدي التأخر في الوفاء إلى إيذاء سمعة المؤسسة الائتمانية والحد من قدرتها على الاقتراض.

4. تعريف الرفع المالي:

الرافعة المالية هي درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، سواء كانت قروض مصرفية طويلة الأجل، سندات، أم أسهم ممتازة، وهو ما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك (رفع ربحية السهم)، وتؤثر الرافعة المالية على درجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك، ويعبر عن الرفع المالي بإحدى العلاقتين التاليتين:

حيث: LF الرافعة المالية؛ D الديون المالية؛ CP الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

$$L_f = \frac{D}{CP} \quad L_f = \frac{D}{CP + D}$$

هناك نموذجان للرافعة المالية: الأول يعتمد على قياس مجموع الالتزامات المالية الثابتة على إجمالي الموجودات، بينما النموذج الثاني يعتمد على الالتزامات الطويلة الأجل فقط، متجاهلا الديون قصيرة الأجل".

5. تعريف أثر الرفع المالي:

يعكس أثر الرافعة المالية التغير الذي يحدث في العائد المتاح للملاك (أي صافي الربح بعد الضريبة أو ربحية السهم)، نتيجة لتغيير معين في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) Earning before interest and tax (EBIT) بعد حصول المؤسسة على التمويل، ولنفرض أنها أموال مقدمة من المقرضين والمساهمين، تقوم باستثمارها في الأصول (الاستخدامات) الثابتة والجارية، وستولد هذه الاستخدامات نتيجة استغلال (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب)، ستوزع بين التكاليف المالية الثابتة لصالح المقرضين والضرائب على الأرباح لصالح الدولة والربح الصافي لصالح المساهمين.

إن أثر الرافعة المالية هو المقدار الذي سوف يتحول المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول الاقتصادية أو الأموال المستثمرة) إلى مردودية مالية (معدل العائد على حق الملكية)، وبمعنى آخر يمكن قياس أثر الرفع المالي من خلال تحليل العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

إذا كانت مردودية الأصول الاقتصادية تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هناك فائض لصالح المساهمين، وفي هذه الحالة يكون هناك أثر إيجابي للرفع المالي، وفي الحالة العكسية، إذا كانت المردودية الاقتصادية غير كافية لتغطية التكاليف المالية للاستدانة، يكون هناك أثر سلبي للرفع المالي (انخفاض في المردودية المالية للمساهمين)، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة، هنا يكون أثر الرفع المالي معدوم (حيادي)، أي لا يؤدي الاقتراض إلى تحسين أو انخفاض المردودية المالية للمساهمين.

ملاحظة 1: معدل العائد على الأصول (المردودية الاقتصادية) لا يرتبط إلا بنتيجة الاستغلال المحققة (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب)، وليس بطريقة التمويل المتبعة (هيكل رأس المال).

ملاحظة 2: إذا كانت المؤسسة تحقق أرباح عالية، فإن ربحية المساهمين تزداد كلما اعتمدت أكثر على القروض (أثر إيجابي للرفع المالي)، أما إذا كانت تحقق خسائر أو أرباح ضعيفة، فإن الاعتماد على القروض أكثر سيؤدي لانخفاض ربحية المساهمين (أثر سلبي للرفع المالي)، والنقطة الفاصلة في مجال الربح بين الحالتين السابقتين، تسمى نقطة عدم الاهتمام (أثر معدوم أو حيادي للرفع المالي).

■ تعريف المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأموال المستثمرة):

تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال (النتيجة قبل الفوائد والضرائب أو النتيجة قبل الفوائد وبعد الضرائب)، أي مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$R_e = \frac{EBIT}{AE} \dots\dots\dots(1) \quad R_e = \frac{EBIT}{AE} (1 - T) \dots\dots\dots(2)$$

حيث تمثل: **Re**: المردودية الاقتصادية؛ **EBIT**: نتيجة إجمالية للاستغلال (نتيجة قبل الفوائد والضرائب)؛ **AE**: الأصل الاقتصادي وهو إجمالي الأصول أو رأس المال المستثمر؛ **T**: معدل الضريبة على الأرباح.

■ تعريف المردودية المالية (معدل العائد على حق الملكية):

تقيس الأرباح الصافية التي يحققها المساهمون من كل دينار مستثمر من طرفهم في المؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على زيادة العوائد التي يحصل عليها المساهمين وبالتالي زيادة ثروتهم وتحسب بالعلاقة التالية:

$$R_f = \frac{RN}{CP}$$

حيث تمثل: R_f : المرادوية المالية (العائد على حق الملكية)؛ RN النتيجة الصافية؛ CP الأموال الخاصة (حق الملكية). مع $RN = (EBIT - iD)(1 - T)$

▪ تعريف عائد السهم (ربحية السهم) : Earning per share EPS

يقيس حصة السهم العادي الواحد من الأرباح الصافية، ويتم حسابه عن طريق قسمة النتيجة الصافية على عدد الأسهم العادية المدفوعة وفقا للعلاقة التالية:

العائد على السهم = النتيجة الصافية ÷ عدد الأسهم العادية المدفوعة.

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الربح السنوي الصافي} - \text{حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية الصادرة والمتداولة}}$$

وفي حالة تغير عدد الأسهم الصادرة والمتداولة خلال السنة، بفعل إصدار أسهم جديدة، شراء سندات الخزينة، تحويل سندات أو أسهم ممتازة لأسهم عادية، في هذه الحالة يتم استخدام المتوسط لها، مع الترجيح بفترات تداولها.

6. درجة الرفع المالي: DFL: Degré de levier financier

درجة الرفع المالي هي نسبة تقيس أثر مقدار معين من الرفع المالي (اللجوء للاستدانة) على نتيجة الاستغلال و عائد السهم، فإذا كانت درجة الرفع المالي مرتفعة فهي تعني أن أي تغير في الاستدانة (رفع مالي)، فسيؤدي إلى تغير أكبر في نتيجة الاستغلال وعائد السهم، وهو ما يجعل درجة الرفع المالي تعبر عن حساسية نتيجة الاستغلال وعائد السهم الناجمة عن تغيرات هيكل رأس المال.

كما تعريف درجة الرفع المالي كذلك على أنها نسبة التغير في أرباح السهم الناتجة عن نسبة تغير صغيرة في الأرباح قبل الفائدة والضريبة، أي أنها تقيس حساسية عائد السهم لتقلبات نتيجة الاستغلال، وتحسب درجة الرفع المالي بالعلاقة التالية:

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - Di - DP/(1-T)}$$

حيث EBIT :نتيجة الاستغلال(نتيجة قبل الفوائد والضرائب)؛ D ديون مالية ط ق الأجل؛ i معدل الفائدة؛ Dp توزيعات الأسهم الممتازة T معدل الضريبة على الأرباح.

مثال تطبيقي رقم 01:

تستعد مؤسسة لإطلاق مشروع جديد يتطلب تمويلًا كبيرًا، تريد إدارة المؤسسة تحديد ما إذا كان بإمكانها إصدار مبلغ كبير من الديون بأمان لتمويل المشروع الجديد. في الوقت الحالي، يبلغ الربح قبل الفوائد والضرائب 600000 دج، ومدفوعات الفائدة 200000 دج. من أجل اتخاذ القرار، ترغب إدارة المؤسسة في فحص درجة الرفع المالي:

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - D_i} \quad DFL = \frac{600000}{600000 - 200000} \quad DFL = 1.5 = 150\%$$

تعني درجة الرفع المالي 1.5 أن تغيرا بنسبة 1% في الرافعة المالية للمؤسسة، سيغير نتيجة الاستغلال (الربح التشغيلي) بنسبة 1.5% بنفس الاتجاه

7. الرافعة التشغيلية:

يقصد بالرافعة التشغيلية المدى الذي يصل إليه استخدام التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف المؤسسة، حيث أنه إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني أن المؤسسة تتميز برافعة تشغيلية مرتفعة.

■ تعاريف أساسية:

التكاليف الثابتة (CF) Coûts fixes هي تلك التكاليف التي لا تتأثر بحجم الإنتاج والنشاط، فهي تظل ثابتة في مجملها بالرغم من ارتفاع أو انخفاض في حجم النشاط، ومن أمثلتها مخصصات الاهتلاك، مبالغ الإيجار، أقساط التأمين، الفوائد على الديون، رواتب الإدارة، ويتم تمثيلها بخط مستقيم يوازي المحور الأفقي.

التكاليف المتغيرة (CV) Coûts variables هي التكاليف التي تتأثر بحجم الإنتاج، حيث تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة، ومن أمثلتها المواد الأولية، الأجور المباشرة... إلخ، وتكون التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة ثابتة، ولذا تمثل التكاليف المتغيرة بخط مستقيم ذو ميل موجب (التكلفة الثابتة للوحدة) ويمر من نقطة المبدأ .

التكاليف الكلية: Coûts (CT) totales تمثل مجموع تكاليف النشاط (التكاليف الثابتة والمتغيرة)، وتمثل بـخط مستقيم ذو ميل موجب يساوي التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة والمباعة، وهذا المستقيم لا يمر من المبدأ، بل يقطع محور الترتيب عند قيمة التكاليف الثابتة.

رقم الأعمال (المبيعات): Chiffre d'affaires يقصد بها إجمالي ما تحصل عليه المؤسسة نتيجة بيعها كمية معينة من السلع المنتجة، وتمثل بـخط مستقيم يمر من المبدأ، وذو ميل موجب يساوي سعر بيع وحدة واحدة.

8. مفهوم الرافعة التشغيلية :

يعرف الرفع التشغيلي بأنه تضخيم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف التشغيلية الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، كأن تلجأ المؤسسة لاستخدام المزيد من الآلات (الاهتلاك تكاليف ثابتة)، والاستغناء عن اليد العاملة المباشرة (تكاليف متغيرة)، أو تقوم بشراء بعض مكونات المنتج بدل شرائها من الموردين، ويعتمد الرفع التشغيلي على تحليل عتبة المردودية في توضيح العلاقة بين مستوى التكاليف التشغيلية الثابتة والتكاليف المتغيرة من جهة وحجم المبيعات من جهة أخرى.

9. درجة الرفع التشغيلي:

تعبر درجة الرفع التشغيلي عن تغير النتيجة قبل الفوائد والضرائب EBIT، نتيجة تغير رقم الأعمال (المبيعات)، وهو ما يجعل درجة الرفع التشغيلي لا تتأثر بنوعية التمويل، ويمكن حسابها بإحدى العلاقات التالية:

$$DOL = \frac{M/CV}{EBIT} \quad DOL = \frac{CA - CV}{EBIT} \quad DOL = \frac{Qv(Pv - CVU)}{EBIT} \quad DOL = 1 + \frac{CF}{EBIT}$$

حيث CF: التكاليف الثابتة التشغيلية؛ EBIT النتيجة قبل الفوائد والضرائب؛ M/CV عائد المساهمة (هامش التكاليف المتغيرة)؛

CA رقم الأعمال (المبيعات)؛ CV التكاليف المتغيرة؛ QV الكمية المباعة؛ PV سعر البيع، CVU التكلفة المتغيرة للوحدة.

ملاحظة:

نتيجة الاستغلال الجديدة = نتيجة الاستغلال القديمة \pm [نتيجة الاستغلال القديمة \times درجة الرفع التشغيلي \times التغير في الكمية المباعة]

$$EBIT2 = EBIT1 \pm [EBIT1 \times DOL \times \Delta Q]$$

إن وجود التكاليف الثابتة التشغيلية يؤدي إلى تعظيم الأرباح عند المستويات العالية من النشاط بعد تغطية التكاليف الثابتة، واعتمادا على نسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة في هيكل تكاليف المؤسسة، فإن المساهمة الإضافية الكلية المتحصلة من الوحدات المباعة الإضافية ستؤدي إلى زيادة أكبر في الأرباح، وحالما تتم تغطية كافة التكاليف التشغيلية الثابتة من خلال بيع أقل عدد ممكن من الوحدات، فإن الأرباح تبدأ في النمو بصورة متسارعة بنسبة أكبر من النمو في الكمية المباعة، وبالعكس من ذلك، يمكن أن يحدث للأحجام المنخفضة من النشاط.

من الشرح السابق نستنتج أنه إذا كانت الرافعة التشغيلية مرتفعة، فإن أي تغيير صغير في المبيعات سيؤدي إلى تغيير أكبر في صافي الدخل التشغيلي EBIT بغض النظر عن حجم المبيعات التي تم تحقيقها، وبما أن درجة الرفع التشغيلي DOL تساعد في تحديد كيفية تأثير التغير في حجم المبيعات على أرباح المؤسسة، لذا من المهم التأكد من قيمة درجة الرفع التشغيلي من أجل تقليل الخسائر التي تتكبدها الشركة.

10. أثر الرفع التشغيلي على هيكل التمويل:

إن ارتفاع درجة الرفع التشغيلي يؤدي لزيادة تقلب كبير في صافي الربح التشغيلي EBIT، لذا فأي انخفاض كبير في المبيعات سيؤدي لانخفاض أكبر في EBIT، وبالتالي صعوبة في الوفاء بالالتزامات اتجاه الدائنين وحملة الأسهم الممتازة (ذوي تكلفة تمويل ثابتة)، بالإضافة إلى زيادة تقلب ربحية الأسهم العادية وارتفاع احتمال إفلاس المؤسسة، وهنا على المؤسسة تخفيض حجم التمويل من المصادر ذات التكلفة الثابتة، ومن جهة أخرى يكون ارتفاع الرفع التشغيلي محفزا للجوء لمصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة في حالات الانتعاش الاقتصادي (الارتفاع المبيعات).

مثال 01:

حققت مؤسسة نتيجة استغلال 6000 دج عند رقم أعمال 13000 دج وتكاليف متغيرة 5000 دج، بعد فترة زمنية معينة ارتفعت مبيعات المؤسسة بـ 40%

المطلوب: أحسب نتيجة الاستغلال الجديدة.

$$\text{DOL} = \frac{\text{CA} - \text{CV}}{\text{EBIT}} \quad \text{DOL} = \frac{13000 - 5000}{6000} = 133\%$$

الحل:

درجة الرفع التشغيلي 133 %، تعني أنه كلما ارتفعت المبيعات بـ 100 %، فإن نتيجة الاستغلال EBIT سترتفع بـ 133%

ومنه نتيجة الاستغلال الجديدة = نتيجة الاستغلال القديمة + [نتيجة الاستغلال القديمة × DOL × ΔQ]

$$= 6000 + [40\% \times 133\% \times 6000] = 9192 \text{ دج.}$$

درجة الرفع المشترك (الرفع المالي التشغيلي) DCL

تعبر درجة الرفع المالي التشغيلي (الرفع المشترك) عن تغير عائد السهم نتيجة للتغيير في رقم الأعمال (المبيعات) حيث أن درجة الرفع المشترك تتأثر بنوعية التمويل، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{DCL} = \text{DFL} \times \text{DOL} = \text{درجة الرفع المالي} \times \text{درجة الرفع التشغيلي}$$

مثال 02:

مؤسسة تنتج وتبيع منتج وحيد، سعر البيع 100 للوحدة، التكلفة المتغيرة للوحدة 75، والتكاليف التشغيلية الثابتة 10000، تقدر الكمية المباعة الحالية 2000 وحدة.

قررت المؤسسة إنتاج إحدى القطع المكونة للمنتج بدل شرائها من السوق، وهو ما أدى لارتفاع التكاليف الثابتة التشغيلية بفعل حيازة آلات إنتاجية إلى 20000، لكن من جهة أخرى انخفضت التكلفة المتغيرة للوحدة إلى 65.

المطلوب:

▪ ناقش تأثير قرارى شراء القطعة أو إنتاجها على الربح التشغيلى باستخدام درجة الرفع التشغيلى.

- الحالة الأولى: قبل إنتاج القطعة المكونة للمنتج

$$\text{صافى الربح التشغيلى} = 100 \times 2000 - 75 \times 20000 = 40000.$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلى} = \text{هامش المساهمة} / \text{صافى الربح التشغيلى} = 2000 / (75 - 100) \times 40000 = 1.25$$

ارتفاع المبيعات 100 % سيؤدي لارتفاع الربح التشغيلى بـ 125 % (أكثر من ارتفاع المبيعات)

- الحالة الثانية: بعد إنتاج القطعة المكونة للمنتج

$$\text{صافى الربح التشغيلى الجديد} = 100 \times 2000 - 65 \times 20000 = 50000.$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلى} = \text{هامش المساهمة} / \text{صافى الربح التشغيلى} = 2000 / (65 - 100) \times 50000 = 1.40$$

ارتفاع المبيعات 100 % سيؤدي لارتفاع الربح التشغيلى بـ 140 % (أكثر من ارتفاع المبيعات)

نفرض الكمية المباعة ارتفعت إلى 1800 (بنسبة 20%)، وندرس تأثير ذلك على الربح التشغيلى فى

الحالتين

$$\text{الحالة الأولى نتوقع أن يزيد الربح التشغيلى بـ } 20\% \times 1.25 = 25\%$$

$$\text{الحالة الثانية نتوقع أن يزيد الربح التشغيلى بـ } 20\% \times 1.40 = 28\%$$

نتحقق من ذلك:

الحالة الأولى:

$$\text{صافى الربح التشغيلى} = 100 \times 2400 - 75 \times 24000 = 50000. \text{ ارتفاع من } 40000$$

إلى 50000 بنسبة 25%

الحالة الثانية:

صافي الربح التشغيلي الجديد = $100 \times 2400 - 65 \times 2400 - 20000 = 64000$. ارتفاع من
50000 إلى 64000 بنسبة 1.28 %.

مثال تطبيقي:

تنتج مؤسسة منتج وتبيعه بسعر 25 دج/ الوحدة، فإذا علمت أنها قد باعت 25000 وحدة ، وقدرت
التكاليف المتغيرة بـ 375000 دج، والتكاليف الثابتة بـ 150000 دج، وقد يتكون الهيكل المالي للمؤسسة من
قرض 300000 دج بفائدة 12 %، الضريبة على الأرباح 30 % وعائد السهم 8.96 دج.

المطلوب:

1. أحسب النتيجة الصافية.
2. أحسب درجة الرفع المالي، درجة الرفع التشغيلي، درجة الرفع المشترك، ثم فسر النتائج.
3. أحسب نتيجة الاستغلال وعائد السهم، إذا ارتفعت المبيعات بـ 15 %، أو انخفضت بـ 10 %.

الحل:

1. حساب النتيجة الصافية :

$$CA = PV QV = 25 \times 25000 = 625000 \quad \text{رقم الأعمال}$$

$$I = Di = 300000 \times 0.12 = 36000 \quad \text{الفائدة}$$

نتيجة الاستغلال (الربح قبل الفوائد والضرائب)

$$EBIT = CA - CV - CF = 625000 - 375000 - 150000 = 100000$$

$$RN = EBIT(1 - T)$$

$$= (CA - CV - CF - Di)(1 - T)$$

$$= (625000 - 375000 - 150000 - 36000)(1 - 0.30) = 44800.$$

إذن النتيجة الصافية 44800 دج.

2.أ. حساب درجة الرفع المالي:

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - D_i} \quad DFL = \frac{100000}{100000 - 36000} \quad DFL = 156.25\%$$

كلما ارتفعت نتيجة الاستغلال بـ 100 %، ارتفع عائد السهم بـ 156.25%

ب. درجة الرفع التشغيلي:

$$DOL = \frac{CA - CV}{EBIT} \quad DOL = \frac{625000 - 375000}{100000} \quad DOL = 250\%$$

ج. الرفع المشترك:

$$DCL = DFL \times DOL = 1.5625 \times 2.50 = 3.90 = 390 \%$$

3.أ. حساب نتيجة الاستغلال وعائد السهم إذا ارتفعت المبيعات بـ 15%.

$$\begin{aligned} \text{نتيجة الاستغلال الجديدة} &= \text{نتيجة الاستغلال القديمة} + [\Delta Q \times DOL \times \text{نتيجة الاستغلال القديمة}] \\ &= 100000 + [100000 \times 2.50 \times 0.15] \\ &= 137500 \text{ DA} \end{aligned}$$

إذن نتيجة الاستغلال الجديدة 137500 دج

$$\begin{aligned} \text{عائد السهم الجديد} &= \text{عائد السهم القديم} + [DCL \times Q\Delta \times \text{عائد السهم القديم}] \\ &= 8.96 + (8.96 \times 3.90 \times 0.15) = 14.20 \text{ DA} \end{aligned}$$

إذن عائد السهم الجديد 14.20 دج.

3.ب. حساب نتيجة الاستغلال وعائد السهم إذا انخفضت المبيعات بـ 10%.

$$\begin{aligned} \text{نتيجة الاستغلال الجديدة} &= \text{نتيجة الاستغلال القديمة} - [\Delta Q \times DOL \times \text{نتيجة الاستغلال القديمة}] \\ &= 100000 - (100000 \times 2.50 \times 0.10) \end{aligned}$$

$$= 75000 \text{ DA}$$

إذن نتيجة الاستغلال الجديدة 75000 دج.

$$\text{عائد السهم الجديد} = \text{عائد السهم القديم} - [\text{DCL} \times \text{Q}\Delta \times \text{عائد السهم القديم}]$$

$$= 8.96 - (8.96 \times 3.90 \times 0.10) = 5.47 \text{ DA}$$

إذن عائد السهم الجديد 5.47 دج.

تطبيقات حول الرفع المالي والرفع التشغيلي:

التطبيق الأول: لتكن لدينا المعلومات التالية عن المؤسستين A و B خلال السنة N-1

(B)	(A)	المؤسسة
DA 1000	DA 1000	رقم الأعمال CA
U 100	U 100	الكميات المباعة QV
DA 10	DA 10	سعر بيع الوحدة PU
DA 500	DA 800	تكاليف متغيرة CV
DA 400	DA 100	تكاليف ثابتة CF
DA 900	DA 900	تكاليف الاستغلال الكلية CT

يتكون الهيكل المالي للمؤسسة (A) من قرض مالي قدره 500 دج و بفائدة تقدر بـ 10 %، الضريبة على الأرباح 30 % وعائد السهم 7 دج.

أما الهيكل المالي للمؤسسة (B) يتكون من قرض مالي قدره 300 دج و بفائدة تقدر بـ 12 %، الضريبة على الأرباح 30 % وعائد السهم 8 دج.

المطلوب:

1. أحسب النتيجة الصافية لكلا المؤسستين.
2. أحسب درجة الرفع المالي، درجة الرفع التشغيلي، درجة الرفع المشترك لكلا المؤسستين، ثم فسر النتائج.
3. أحسب نتيجة الاستغلال وعائد السهم، إذا ارتفعت المبيعات بـ 10 %، أو انخفضت بـ 5 % لكلا المؤسستين.

قائمة المراجع:

- إلياس الهناني، يوسف قريش ، (2006)، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن
- محمد علي إبراهيم العامري، (2013)، الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن.
- بن ربيع حنيفة، (2013)، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF، والمعايير الدولية، الجزء الثاني.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة يوم: 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 .
- جنان حلوة رضوان، (2006)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية.
- حازم صالح، (2015)، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
- السعيد فرحات ، (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لنشر والتوزيع ، السعودية.
- شعيب شنوف، (2008)، محاسبة المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر.
- القاضي حسين حمدان مأمون، (2008) ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- مبارك لسلس، (2004)، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد سامي راضي، (2015)، تحليل التقارير المالية- محاسبي مالي ائتماني، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- محمد سعيد عبد الهادي، (2008)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد صالح الحناوي و رسمية قرياقص، (1997)، أساسيات الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية.
- محمد مطر، (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، طبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- محي الدين عبد الرزاق حمزة، (2017)، أساسيات التحليل المالي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مليكاوي مولود، (2018)، الإستراتيجية والتسيير المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .

- مليكة زغيب، مولود بوشنقىر،(2010)، التسيير المالى حسب البرنامج الرسمى الجديد، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر.
- منير شاكرا أحمد وآخرون،(2009)، التحليل المالى، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان.
- مؤيد راضى خنفر غسان فلاح المطارنة، (2011) ، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للطبع، الأردن.
- ناصر دادى عدون،(1990)، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، دار المحمدية.
- Alain Burlaud, Michèle Mollet, (2011), Finance d'entreprise, 4ème édition, Foucher , Paris .
- Conso, P. and Hemici, F. (2002), gestion financier de, l'entreprise. Dunod, Paris ,.
- Conso, Pierre, Hemici, Farouk, (2002), Gestion financière de l'entreprise, 10ème édition, Dunod, Paris.
- Jean-Francois Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, (2004), Normes IFRS et PME, Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS, Dunod, paris.
- Léon Assaraf et .,(1998), La gestion financière (paris ; Edition d'organisation).